حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الوعي بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجتمع المصري
دراسة ميدانية على عينة من عضوات هيئة التدريس والإداريات بجامعة المنصورة

رشا السيد أحمد حمودة *

مدرس بقسم الاجتماع- كلية الآداب – جامعة المنصورة

المستخلص

سعت الدراسة إلى معرفة مدى الوعي بدور المحددات المجتمعية في تشكل التمييز ضد المرأة في المجتمع المصري ومن خلال هذا الهدف تم الكشف عن مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة ، الاعلام ، التعليم) في تشكيل التمييز ضد المرأة في خمسة مجالات أساسية (المجال الاجتماعي -المجال الثقافي - المجال السياسي - المجال الاقتصادي) .

ولقد استعانت الدراسة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من العاملات بجامعة المنصورة ، سواء من عضوات هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريات العاملات في جامعة المنصورة ، وتم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة غرضية (عمدية)، كما اعتمدت الدراسة على إحدى الأدوات التي تستخدم مع هذا المنهج حيث تم تصميم أداة لقياس وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد النساء في المجتمع المصري.

وقد حاولت الباحثة تقديم تفسيراً للنتائج في ضوء المقولات النظرية للاتجاه النسوي ، حيث أسفرت الدراسة الميدانية إلى عدد من النتائج أهمها في المجال الاجتماعي حيث وجود أربعة مؤشرات مهمة ، تدل على مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة ، التعليم ، الإعلام) في تشكيل التميز ضدها ، ومراجعة هذه المؤشرات تؤكد على أن التمييز ضد المرأة في المجال الاجتماعي مسألة يمكن فهمها في ضوء بعض مقولات النظرية النسوية .

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة :

إن "الوعي" Consciousness مفهوم على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة في نفس الوقت، بل يمكن القول بأن الوعي يشكل المحور الإبستمولوجي لكافة الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، فبداية من النظرية لدى فيورباخ ونيتشه، وغيرهم ومرورا برواد المرحلة الكلاسيكية للنظرية (كونت، دوركايم، ماركس) بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة (وظيفية بارسونز، ونقدية ميلز، ومدرسة فرنكفورت) وانتهاء بما بعد الحداثة، وإشكالية الوعي، تجسد المحور الذى دارت حوله كافة هذه الأطروحات . وقد دارت تساؤلات فلاسفة ومنظري علم الاجتماع، بطريقة أو بأخرى حول الوعي .

لقد جاء كارل ماركس ليجعل الوعي يقف علي قدميه (الوجود يسبق الوعي) بعد أن كان يقف علي رأسه عند فيورباخ، ثم جاء دوركايم ليجعل الوعي الجمعي (الذي يتشكل قبل الوجود الجمعي) هو المسئول عن تشكل باقي أنساق المجتمع، حتي جاءت المرحلة الحديثة ليطرح منظرو علم الاجتماع أفكارهم حول الوعي، بعضها كان امتداداً للأفكار القديمة، والبعض الآخر كان تعديلاً عليها، فضلاً عن أن ثمة اتجاها ثالثاً كان ثورة علي كل هؤلاء .

من هنا يمكن القول بأن تاريخ النظرية في علم الاجتماع، بل تاريخ علم الاجتماع في حد ذاته هو تاريخ للوعي، أو تاريخ لمناقشة الوعي وتحليله . وبعيداً عن السجالات والنقاشات النظرية – مع الأخذ في الاعتبار أنها المسئولة عن تشكل المواقف تجاه الوعي – فإن إلي جانب قضايا التأصيل النظري للوعي ومفاهيمه وما يثيره من أشكاليات، ثمة جانب آخر في الوعي، يمكن أن ننظر إليه بوصفه القنطرة التي تصل ما بين المعالجات والطروحات السوسيولوجية النظرية لأشكاليات الوعي، وبين الواقع الإمبريقي المجرد الذي يمارس فيه الوعي .

ففي المجتمعات الغربية، تحدث ماركس في فترة مبكرة عن أن الواقع الرأسمالي المسئول عن تشكل الوعي، أو تزييف الوعي، وفي نفس الفترة أكد علي النقيض تماما كل من كونت ودوركايم علي أن العقل الإنساني إنما يتشكل وعيه في ضوء الظروف الديناميكية التي تحكم حركة المجتمع، وهي حركة مؤسسة في إطار منظومة قيمية، تتخذ شكل البناء القيمي عند دوركايم، ثم الأنساق عند بارسونز في مرحلة متأخرة من منتصف القرن العشرين .

وعلي ذلك يمكن القول بأنه علي الرغم من أن التحليلات النظرية للرواد الكلاسيكين وما جاء من بعدهم، كانت عبارة عن حوار نظري، فإنها بطريقة أو بأخري كانت تنظر للواقع الاجتماعي، وهو الواقع الذي هاجمه ماركس، بوصفه واقعاً رأسمالياً مسئولاً عن تزييف الوعي، ودافع عنه دوركايم وكونت بوصفه واقعاً يحتاج إلي إعادة بناء وتأسيس، يأتي من خلال القضاء علي الأنومية الاجتماعية – حسب تعبير دوركايم – ولن يأتي ذلك إلا من خلال إعادة صياغة الوعي الجمعي الداعم للحركة المتوازنة في المجتمع.

علي الرغم من أن الحديث عن الوعي، كان في نطاق نظري في علم الاجتماع، فإن ثمة جوانب مختلفة يمكن الحديث عنها امبريقيا، عندما تطرح مسألة الوعي علي طاولة البحث الاجتماعي الإمبريقي .

تستطيع الباحثة علي سبيل المثال أن تطرح تساؤلات من قبيل : ماهي محددات الوعي ؟ وكيف يتشكل الوعي ؟ وما دور النظام الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في

تشكيل حالة الوعي ؟ وكيف نعي وما نعي ؟ هذه التساؤلات وغيرها من قبيل التساؤلات التي ترتبط بين الوعي كفكرة ابستمولوجية، والوعي لكونه ظاهرة لها تجليات إمبريقية إجرائية يمكن رصدها في الواقع الاجتماعي.

أكدت إحدي الدراسات أنه من مراجعة دقيقة لمسألة الأمية في العالم العربي تبين أنها قد أدت إلي غياب شبه مطلق لمسألة الوعي، وهو وعي الإنسان لعلاقته بذاته، ووعيه لعلاقته مع محيطه الاجتماعي ومحيطه البيئي ووعبه لعلاقة الانفصال والتواصل الزمنيين،وصولا إلي المستقبل بكل أبعاده، وهو ما يستلزم رسم الحدود والشروط التشريعية والتقويمية والتوجيهية والتصحيحية، وهو بذلك يتشكل علي المستوي الشمولي للإدراك والإرادة، وفهم جزيئات التطور في بنية مجتمعية تشكل في واقعها الأخير – ضمن سيرورتها التاريخية – المعيار الحقيقي لتقدم المجتمع، والذي علي أساسه تقاس إنتاجية مختلف القيم وقدرة النشاط الإنساني الخلاق، في إطار وجودية الإنسان المنظوية عل حقيقة سعيه لتخطي الجمود والتخلف . فالفكر الواعي يعد العامل الرئيسي والمنهج المتكامل لمواجهة المعضلات المتعددة

والمتجددة التي يعاني منها هذا الوجود الاجتماعي . (بيضون : ١٩٩٨) .

السؤال هنا : ألا تعطي لنا الفقرة السابقة فكرة عن حالة التداخل التي يمكن أن تنشئ ما بين الوعي (كعملية ذهنية معرفية) والواقع الاجتماعي، كإطار ثقافي، وتاريخي، واقتصادي، وسياسي، واجتماعي ؟

إن الوعي عملية او ظاهرة تتشكل وتتحدد في ضوء العديد من المحددات المجتمعية، يتداخل في هذه المحددات المجتمعية، ما هو تاريخي بما هو اجتماعي، بما هو اقتصادي وثقافي وسياسي، بل يتداخل فيها أيضاً ما هو نفسي (سيكولوجي)، فلا يمكن بكل حال من الأحوال فهم الوعي كظاهرة اجتماعية، تنشأ في ضوء أبعاد مجتمعيه، دون الإشارة أو التعرض للجانب الذاتي (النفسي) لأولئك الواعيين أو لأصحاب الوعي، فالوعي بالذات أولي مراحل تشكل الوعي الاجتماعي، ولا يمكن أن أحقق وعياً بمجتمعي دون أن أكون قد سبق وحققت وعياً بذاتي، بل إن بعض المنظرين السوسيولوجيين (أصحاب الرؤية الفينومينولوجية، الظاهراتية) رهنوا عملية تشكل الوعي الاجتماعي، بتشكل الوعي الذاتي، ألم يقول (هسرل)، إن الوعي بالواقع الاجتماعي ما هو إلا انعكاس لوعي الإنسان الداخلي، نحن نري الواقع من خلال ذواتنا الداخلية .

في ضوء ذلك جاءت فكرة الدراسة الراهنة التي ستبحث في أشكالية المحددات الاجتماعية والثقافية لوعي المرأة بالعوامل المسئولة عن تشكيل التمييز ضدها في المجتمع . والسؤال الذي قد يطرح علي الباحثة هنا، بل الأسئلة : لماذا الوعي بالمحددات، ولماذا وعي المرأة في المجتمع المصري علي وجه الخصوص ؟ وكيف يمكن أن نقيس الوعي كي يمكن بحثه، وهل يمكن أن يترجم الوعي في مؤشرات حتي يمكن بحثه ؟ هذه التساؤلات وغيرها تطرح دائما عند الحديث عن الوعي، أو الاتجاه لبحثه، وتجيب الباحثة هنا علي بعض هذه التساؤلات وترجئ الإجابة عن البعض الآخر، علي هذا سيمثل جوهر الدراسة .

لماذا دراسة وعي المرأة بالمحددات المجتمعية المسؤولة عن تشكيل التمييز ضدها في المجتمع ؟ ... لقد كانت الباحثة في اتجاهها نحو اختيار هذا الموضوع بالذات، مدفوعة بعدد من الأسباب، منها قلة الدراسات حول موضوع وعي المرأة العربية بالتمييز ضدها علي وجه العموم، والمرأة في المجتمع المصري علي وجه الخصوص، ومن ثم فإن المكتبة البحثية الأكاديمية في حاجة ماسة إلي مثل هذه الموضوعات والدراسات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخري، فإن موضوع وعي المرأة المصرية بالتمييز ضدها، يشكل في حد ذاته قضية جديرة بالدراسة، في ضوء عدد من الأسباب، لعل منها التحولات الاجتماعية الثقافية

التي يمر بها المجتمع المصري، ضمن منظومة المجتمعات العربية جميعا، والتي ألفت بتأثيراتها علي مكانة المرأة، ففي ضوء ثورة الاتصال والتكنولوجيا المعلوماتية، والتي بفضلها تحول العالم إلي ما يشبه القرية الكونية الصغيرة (علي حد تعبير ماكلوهان)، فإن وعي المرأة المصرية بالتمييز ضدها حتما قد تأثر بكل هذه التحولات والتغيرات، فإذا كان من نافلة القول بأن وضع المرأة في المجتمع المصري الآن يختلف بكل تأكيد عن وضعها في سنوات ما قبل عقود علي سبيل المثال، فإن القول بأن وعي المرأة المصرية بالتمييز ضدها في المرحلة الراهنة، لا بد وأن يكون قد طرأ عليه الكثير من التحولات، في ضوء ما سبق الإشارة إليه من تحولات كونية، فضلا عن التحولات المحلية، متمثلة في زيادة نسبة التعليم بين الإناث، وخروج المرأة للعمل في العديد من الأماكن، كل ذلك يجعل الباحثة تقول بأن وعي المرأة المصرية بالتمييز ضدها في الوقت الراهن، يتشكل في حالة جديدة، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لبحث وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضدها في المجتمع المصري.

أما عن السؤال الثاني والخاص بكيفية بحث الوعي، علي أساس أن الوعي مسألة ذاتية إلي حد ما، وليس هناك مؤشرات ملموسة يمكن من خلالها قياس هذا الوعي، فإن الباحثة ترى أنه يمكن بالفعل دراسة وعي المرأة، مع الأخذ في الاعتبار بأن الوعي حالة معرفية تعبر عن درجة التطور الحضاري والثقافي والاجتماعي في نفس الوقت، الوعي يعبر عن نفسه (إجرائيا)، من خلال الكثير من المؤشرات، مثل :

إدراك المرأة لما يحدث في مجتمعها من تحولات و ونظرة المرأة للقضايا التي تحيط بها، وموقفها من هذه القضايا، والتطور في أساليب تفكير المرأة، كل هذه الأمور ماهي إلا مؤشرات إجرائية يمكن من خلالها بحث الوعي لدي المرأة .

وفي ضوء كل ذلك جاءت فكرة هذه الدراسة،، وسوف تعرض الباحثة لدراستها في مبحثين أساسيين، المبحث الأول، تعرض فيه للإطار النظري والمنهجي للدراسة، والمبحث الثاني، تعرض فيه لنتائج الدراسة الميدانية .

المبحث الأول : الإطار النظري والمنهجي للدراسة

أولاً : أهمية الدراسة

تكتسب الدراسات العلمية بشكل عام أهميتها من الموضوع الذي تتناوله، ولا شك أن هناك العديد من الظواهر والإشكاليات والمعضلات التي تكتنف المجتمع، وتجذب اهتمام الباحثين إليها، من الثوابت المنهجية أيضاً أن لكل عمل علمي أهمية ينبع منها، وعلي هذا الأساس تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي :-

١- أن ظاهرة التناقض والصراع والتعايش داخل الوعي عند الفرد وفي المجتمع، ما بين حالات يبرز فيها هذا الوعي في أشكال بالغة التخلف، وحالات يعبر فيها هذا الوعي عن درجة عالية من التقدم والارتقاء، من الأمور التي يمكن أن تكون لها دلالتها بالنسبة للعملية التنموية، وهنا تكمن أهمية دراسة الوعي لدي المرأة، أي الوعي بحركة التغير، وبأن هذه الحركة تتجه نحو غايتها التي لا تنتهي علي طريق التقدم الدائم والتجديد الذاتي للمجتمع وإعادة الإنتاج الاجتماعي . ولكن هذا الوعي لا يأتي تلقائياً ولا يأتي متساوياً ولا يكتمل تشكيله، لأنه عملية معقدة مركبة طويلة متناقضة متعددة المستويات متنوعة الجوانب، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء علي إشكالية الوعي لدي المرأة، وتحديد مفهوم الوعي ومظاهره وأشكال التعبير عنه .

٢- أن مثل هذه الدراسة بمقدار ما تكون عميقة وموضوعية بمقدار ما تقربنا من الفهم الصحيح لإشكالية الوعي بوجه عام، ووعي المرأة في المجتمع المصري على وجه الخصوص . حيث إن كل ما تقدمه العلوم والمعارف من عناصر توفر مبدئيا شروط الارتقاء بالوعي، لم تتمكن حتي الآن من تحرير وعي الإنسان والارتقاء به، وفق ما تقتضيه الحاجة الموضوعية لتطور المجتمع، حتي لدى النخبة . ففي الوقت الذى يشهد فيه الإنسان الإنجازات الكبرى التي تقدمها العلوم والمعارف الجديدة المتطورة، وما تحمله معها من طاقة لتمريره ماديا وروحيا، يشهد بالمقابل تطور أساليب تزييف الوعي والاستلاب والمخاطر التي يحملها الاستخدام التدميري لهذه الإنجازات، فيرتقي وعيه بضرورة التغيير، وتزداد أمامه صعوبات التغيير، الأمر الذى يخلق تناقضا في الوعي بين الحرية والمعرفة، وبين الحرية والحاجة، وبين النزعة الفردية ومصلحة المجتمع والمصلحة الإنسانية، وبين الرغبة في فهم أسرار الكون والتغلب عليها وتطويع الطبيعة وحماية البيئة، وبين العجز عن تحقيق هذا الطموح بالرغم من كل الإنجازات .

وعلى هذا الأساس تحاول هذه الدراسة وضع تشخيصاً سوسيولوجياً لمحددات وعي المرأة المصرية بالتمييز ضدها .

ثانيا : إشكالية الدراسة وأهدافها ومبررات اختيار الموضوع

تمثل قضية محددات الوعي لدى المرأة المصرية، محور الدراسة الراهنة، ومن ثم فإن كشف وتحليل الأبعاد المجتمعية (ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا) المسئولة عن تشكيل وعي المرأة بالتمييز ضدها في المجتمع المصري، يمثل الأبعاد العامة التي تشكل إطار مشكلة الدراسة الراهنة .

وعلى ذلك تطرح الباحثة موضوع بحثها في سؤال مؤداه : ما دور المحددات المجتمعية في تشكيل الوعي بالتمييز ضد المرأة في المجتمع المصري ؟

وقد أشارت الباحثة في مقدمة الدراسة إلى أن اتجاهها نحو اختيار هذا الموضوع كان مدفوعا بعدد من الاعتبارات، لعل من أهمها _ للتأكيد _ ندرة الدراسات حول هذه الموضوع على وجه الخصوص، فضلا عن الأهمية البحثية التي يمكن أن تحوزها هذه الدراسة .

ودراسة الوعي لدى المرأة المصرية، إشكالية تطرح في باطنها الكثير من التساؤلات، حول دور المحددات السابقة الإشارة إليها في تشكل هذا الوعي، والباحثة تستخدم هنا مصطلح (إشكالية) وليست (مشكلة) ذلك لأن مسألة الوعي هي مسألة تتطلب قبل البحث الإمبريقي، بحثاً تنظيرياً، لكون المسألة تشكل فعلا فرضية نظرية، كانت ولا زالت تمثل محوراً مهماً من محاور التنظير السوسيولوجي .

وفي ضوء طرح التساؤل العام الذى سبق التنويه عنه، فإن الباحثة تضع هنا عددا من القضايا، تجسد الإطار والأبعاد العامة لإشكالية الدراسة، وهي :

- الوعي بدور العوامل المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الاجتماعي .
- الوعي بدور العوامل المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الثقافي .
- الوعي بدور العوامل المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال السياسي .
- الوعي بدور العوامل المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الاقتصادي .

إن هذه الأبعاد الأربعة، تشكل الإطار العام للبحث الراهن، وهي في ذات الوقت، تجسيد حقيقي للأطر الفاعلة في تكوين وتشكيل الوعي، فما من وعي إنساني إلا وتشكل من خلال هذه الأبعاد المجتمعية .

وفي ضوء هذا الطرح لإشكالية الدراسة وأبعادها الفرعية، فإن الباحثة سوف تسعي إلى تحقيق هدف عام من دراستها، يتمثل في محاولة رصد وتحليل المحددات المسئولة عن تشكيل الوعي بالتمييز ضد المرأة في المجتمع المصري . وفي إطار هذا الهدف العام، ستسعي الباحثة إلى إنجاز عددا من الأهداف الفرعية على النحو الآتي :

- معرفة مدى وعي المرأة بدور العوامل المجتمعية في تشكيل التمييز ضد النساء في المجال الاجتماعي .
- معرفة مدى وعي المرأة بدور العوامل المجتمعية في تشكيل التمييز ضد النساء في المجال الثقافي .
- معرفة مدى وعي المرأة بدور العوامل المجتمعية في تشكيل التمييز ضد النساء في المجال السياسي .
- معرفة مدى وعي المرأة بدور العوامل المجتمعية في تشكيل التمييز ضد النساء في المجال الاقتصادي .

وتتلخص أسباب اختيار موضوع الدراسة في الآتي :

١ – الاهتمامات الشخصية للباحثة بهذا الموضوع، فالباحثة باعتبارها أحد أبناء المجتمع المصري، تشغلها قضية الوعي لدى المرأة في هذا المجتمع، بوجه عام والوعي بالمكانة على وجه الخصوص .

٢ – حاجة المجتمع العربي عامة والمجتمع المصري خاصة إلى مثل هذا النوع من الدراسات العلمية التي تهتم بدراسة الوعي لدى المرأة نظراً لنقص التراث السوسيولوجي في هذا المجال، لأن هذه الدراسات نادرة إن لم تكن معدومة .

٣ – تركز هذه الدراسة عل مسألة الوعي لدى المرأة، ايماناً منها بأهمية هذا الوعي ودوره في تفعيل الواقع المجتمعي .

ثالثا : تساؤلات الدراسة

تطرح الباحثة التساؤل الآتي بوصفه التساؤل الرئيسي في هذه الدراسة : ما مدى الوعي بدور المحددات المجتمعية في تشكل التمييز ضد المرأة في المجتمع المصري ؟

ومن خلال طرح هذا التساؤل المحوري، هناك عدد من التساؤلات الفرعية، على النحو الآتي :

١ – ما مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة، الاعلام، التعليم) في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الاجتماعي .

٢– ما مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة، الاعلام، التعليم) في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الثقافي .

٣– ما مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة، الاعلام، التعليم) في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال السياسي .

٤– ما مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة، الاعلام، التعليم) في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الاقتصادي .

رابعا : الإطار النظري للدراسة :

(أ)الوعي في النظرية الاجتماعية

الوعي الاجتماعي Social consciousness هو الإطار العام الذى يضم كافة أشكال الوعي الأخرى، فإن التعرف على الأبعاد المختلفة لهذا الإطار العام يعد ضرورياً لفهم ما يرتبط بالوعي لدى المرأة المصرية، والمحددات المسئولة عنه . وستعرض الباحثة بشيء من الإيجاز بعض أدبيات العلم الاجتماعي المتعلقة بالموضوع، مما يتيح فهماً نقدياً تحليلياً لموضوع الدراسة .

يؤكد العلامة العربي "عبدالرحمن ابن خلدون" أن الإنسان هو أساس العمران، وهو غير ما في الطبيعة وأن كل شيء مسخر له، وأن قيام الحضارات ورقيها رهن بوعي الأفراد وادراكهم لواقعهم، ومدى مشاركتهم وولائهم ورغبتهم في التغيير، أي أن الحضارة والعمران البشري يقومان علي المشاركة الفعلية الجماعية للأفراد لتوفير احتياجاتهم والالتزام بقيم العمل والتغير التي تحث على حرية المشاركة والارادة الواعية لاختيار الوسائل الموصلة للأهداف (ابن خلدون : ١٩٩٤) . وتأسيساً على ما سبق يؤكد ابن خلدون على أن حركة التغيير تتوقف على الإنسان ومدى وعيه وادراكه لواقعه المعاش ومدى اصراره على تغيير هذا الواقع .

ولكن المتتبع لتاريخ الفكر الاجتماعي حول مسألة الوعي الاجتماعي، يجد أن الفيلسوف الألماني "جورج هيجل" تناول هذه المسألة وخاصة في أفكاره حول* الذى يقصد به مسار حركة الأفكار ونموها التدريجي نحو ادراك الواقع بشكل أفضل، فكل فكرة تولد نقيضها الذى يصارعها وينفعها حتي تصل أخيراً إلى المعرفة، كما هي فعلاً إلى الفكرة المطلقة وهي (الوعي) متغير مطلق ومستقل بتولد من العقل البشري وفي تطوره يشكل الحياة والواقع، ولذلك فإن التطورات في النظم السياسية والاجتماعية ليست إلا نتاجاً للتطور الفكري المنطقي المجرد القائم على التأمل العقلي، بمعني أن هذا الفكر هو العامل الرئيسي الذى يحدد طريقة معيشة الإنسان في مجتمعه (عويضة : ٢٠٠٤، ١٠٣)، ويرى هيجل أن حالة انعدام الوعي تعود إلى فقدان التعليم، لأن التعليم لا يعني له مجرد التربية الاجتماعية، وإنما هو معرفة تزود الفرد بالوعي مشاركة وولاء (شتا : ١٩٩٣، ٤٩) .

النظرية المادية التاريخية :

أما عن أهم الأفكار المادية التاريخية من خلال أعمال ماركس وبعض أتباعه حول قضية الوعي، فقد رفض كارل ماركس الأفكار المثالية التي ترى أن الأفكار هي محرك التاريخ، ولكنه تبني اتجاهاً مغايراً في دراسة التكوينات الاجتماعية والاقتصادية بما تضمنته من أبنية فكرية، حيث ينطلق من أساس مادي مفاده أن العمل شرط أساسي للوجود الإنساني الذى هو من صنع البشر، وتشكل من خلال عملية انتاجهم لوسائل حياتهم المعيشية (ماركس، انجلز: ١٩٧٦، ٢٩)، فالناس أثناء عملية الانتاج الاجتماعي يقيمون فيما بينهم علاقات اجتماعية موضوعية مستقلة عن وعيهم، وهذه العلاقات هي التي تشكل الأساس الاقتصادي للمجتمع، ويتكون فوق هذا البناء التحتي بناءً فوقياً اجتماعياً وسياسياً نابع من حياة البشر الواقعية كما هي موجودة فعلاً، وليس كما يتصورونها عن أنفسهم، وبتكوين الأفراد بناءات فكرية عن علاقاتهم بأنفسهم وبالطبيعة خلال عملية الانتاج الاجتماعي، حيث تعبر هذه التكوينات الفكرية عن الوعي الحقيقي أو الزائف لعلاقاتهم ونشاطهم الانتاجي وتنظيمهم السياسي والاجتماعي (ماركس، انجلز : ١٩٧٦، ٣٠)، وهذا يعنى أن الوجود هو الذى يحدد الوعي، وليس الوعي هو الذى يحدد الوجود، ويقرر ماركس في هذا الصدد أن النشاط الاجتماعي والعقل الاجتماعي يتحددان بشكل واضح بوضعهما اجتماعيين، لذلك فإن النشاط والعقل لا يخرجان إلى حيز الوجود إلا من خلال علاقة حقيقية بالآخرين وهما يتحققان حيثما يقوم هذا التعبير الاجتماعي المباشر على أساس طبيعة النشاط، أو يتطابق مع طبيعة العقل (الحوات، النكلاوي : ١٩٨٢، ٢٦٦)، لأن الإنسان بوعيه للخصائص الإنسانية العامة يؤكد حياته الاجتماعية الحقيقية، ويعيد انتاج وجوده الحقيقي في مجال الفكر، وعليه فإن الفكر والوجود بالرغم من أنهما يشكلان شيئين متميزين فإنهما يشكلان وحدة واحدة .

إذاً الماركسية قد تجاوزت الهيجلية وكشفت عن الاتجاه الصحيح للعلاقة السببية بين الوجود والوعي، وبرهنت بأن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي وفي نفس الوقت هما مترابطان ويغذى كل منهما الآخر في وحدة جدلية، ولكنه مع تأكيدها على أهمية الوعي الطبقي كمطلب لعمل الطبقة المتواصل لتغيير البناء الاجتماعي فإن ما احتوته بشأن الوعي ومستوياته والعوامل المؤثرة فيه، يكاد يكون أفكار متباعدة لم تحظ بالاهتمام الكافي كغيرها من المقولات والقضايا الماركسية .

الوظيفية والبنائية الوظيفية :

أما فيما يتعلق بالآراء والافكار البنائية الوظيفية حول إشكالية الوعي الاجتماعي فيقول (عبدالمعطي : ١٩٨٩، ١٢) أن النظرية البنائية الوظيفية وبدائلها المختلفة والتي انتشرت واستمرت في الفكر السوسيولوجي، قد تجاهلت عن عمد موضوع الوعي الاجتماعي لأسباب كثيرة، كان أهمها أن الوعي مقولة ماركسية . حيث يقوم المبدأ الأساسي للاتجاه المثالي في معالجة موضوع الوعي الاجتماعي على أن الأخير هو أساس سائر الأحداث الاجتماعية، بمعني أن وعي الأفراد هو الذى يحدد وجودهم الاجتماعي، ويذهب عالم الاجتماع البريطاني (ماكنتير Macintayer) في ذلك الشأن إلى أن ما يعرف بالبناء الاجتماعي إنما يكمن فقط في عقول أعضاء هذا البناء . فالوعي هو الذي يحدد الوجود (البناء الاجتماعي) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أفكار الأفراد ووعيهم لا يمكنهما أن يعكسا هذا البناء بشكل واقعي .

ويتجسد هذا الاتجاه في أعمال كل من "أوجست كونت، ودوركايم، وماكس فير، وبارسونز وغيرهما" حيث يري "أوجست كونت" أن الوعي هو القوى المحركة للتاريخ، وقد أقام على هذا الأساس قانون المشهور (الحالات الثلاث)، حيث عد المراحل التي مر بها التاريخ الانساني في مراحل عقلية فكرية (نعيم : ٢٧، ١٩٩٠)، أما دوركايم فذهب إلى أن المحدد الأساسي للتنظيم الاجتماعي هو ما أطلق عليه اسم العقل الجمعي Group Mind، وهذا الضمير الجمعي يتكون حيثما يذهب دوركايم في مجموعة من القواعد والمبادئ الاخلاقية التي يجب أن يلتزم بها أفراد المجتمع، وهذه المبادئ والقواعد الاخلاقية توصف بأنها انعكاس لأخلاقيات الجماعة، وهي في نفس الوقت خارجة عن إرادة الفرد ولكنها ملزمة له في سلوكه وعلاقاته الاجتماعية، بغض النظر عن التوافق أو تعارض تلك المبادئ والقواعد مع رغباته (نعيم : ١٩٩٥، ١٥١) . ويتبين من ذلك أن دوركايم قد استخدم مفهوم الضمير الجمعي للتعبير عن الوعي الاجتماعي، وعد دوركايم الوعي هو المحدد الأساسي للواقع الاجتماعي، وعلى الإنسان أن يخضع لهذا الواقع ويتكيف معه، وبهذا اختزل الأساس الاجتماعي الواقعي للمعرفة في الجانب الاخلاقي والحياة الاجتماعية عبارة عن تصورات نفسية، وتعد الوقائع الاجتماعية عبارة عن ضروب من السلوك والتفكير والشعوب، وهي موجودة خارج النفس البشرية ولها قوة قهرية واجبارية وملزمة للأفراد، وهي انعكاس لأخلاقيات الجماعة وتتكون من العقائد والميول والعادات، ولذلك فهي صارمة جدا (دوركايم : ١٩٨٨، ٣٢) .

وفي سياق هذا الموضوع ذهب ماكس فيبر إلي أن العقل الإنساني لا يخضع لسبب واحد او علة واحدة، ولذلك فلا يمكن تفسيره تفسيراً، وعلي ذلك يري فيبر أنه ليس هناك فائدة من الربط بين القاعدة المادية والذهنيات، حيث يري ان السبب المادي لا يؤدي إلي ذلك الوعي الذي يوصف بأنه منقوص، ويري أن حل تلك المسألة يأتي من خلال بناء ما يطلق عليه (النماذج الذهنية) أو (الأنماط المثالية)، التي تساعد في فهم الواقع المادي وتكيفه وتخديد مساره (أرفنج : ١٩٨٩، ٢٨٣) .

أما " تالكوت بارسونز " فيؤكد علي أن القيم الاجتماعية التي تمثل التوقعات التي يشترك فيها الناس، فيما يتعلق بأنسب الوسائل لتحقيق الغايات المرجوة التي تؤثر علي الجانب المعرفي عند الفرد، حيث إنها تحدد له الموضوعات التي يدركها، ، كما أنها تؤثر علي الفرد، ، كما أنها تؤثر علي الفرد، ، كما أنها تفرض عليه شعوراً بالمسئولية عن أفعاله علي أساس أثارها السلبية والإيجابية مع المجتمع (نعيم : ١٩٩٥، ٤٠) ولقد قدم بارسونز تصوراً معيناً للوعي في كتابه " النسق الاجتماعي "، وذلك من خلال مفهوم الأيديولوجيا، ويقصد بها نسق المعتقدات المشتركة بين أعضاء الجماعة الإنسانية ويتميز عن غيره من الأنساق، بتركيزه علي الأبعاد الأمبيريقية المعينة بتفسير طبيعة هذه الجماعة وموقفها من ظواهر المجتمع، حيث يفسر الفعل الاجتماعي بأنه سلوك إنساني يخضع لمجموعة من المحددات أو المعاني أطلق عليها اسم التوجهات، وهي تشير إلي تلك المجموعة من المعارف والقيم التي يشترك فيها الناس، فيما يتعلق بأنسب الوسائل التي يجب اتباعها لتحقيق الغايات المرجوة في موقف اجتماعي معين، أي أن تلك التوجيهات علي اختلافاتها المعرفية، قيمية، انفعالية، هي التي تشكل الأساس الحقيقي الموجه للفعل أو السلوك (نعيم : ١٩٩٥،١٩٢ – ١٩٥)

النظرية النقدية :

أما إشكالية الوعي الاجتماعي من وجهة نظر النظرية النقدية وخاصة مدرسة " فرانكفورت " فيؤكد رواد هذه المدرسة علي أهمية النقد الذاتي واهمية المراجعة الشاملة لعلاقة الفرد بهذا المجتمع وعلي ضرورة الوقوف مواقف تأملية كثيرة ورفض القيم السائدة وإحلال قيم بديلة تعيد للإنسان إنسانيته المفقودة، وتتحقق مثل القيم البديلة إذ اكتمل للأفراد وعيهم المستلب الذي يسمح لهم بإدانة النظم الموجودة، وإخضاعها للنقد المستمر وكشف مثالبها وتناقضاتها والعمل على تغييرها . ولأن الدولة في النظام الرأسمالي تحرص على التحام الأفراد بالمؤسسات القائمة، ولأن الأفراد في هذه المؤسسات لا يعبرون عن ذواتهم بل عن الوظيفة الأيديولوجية التي يؤدونها، ولا يعبرون أيضا عن مواقعهم الاجتماعية أو الطبقية أو عن الأهداف التي تسعي هذه المؤسسات إلى تحقيقها، لأن الأمر هنا يتعلق بطبيعة العلاقة بين الوعي الفردي والجماعي وبين العلاقات المؤسساتية والوظائف الأيديولوجية التي تؤديها من أجل الحفاظ على استقرار المجتمع والعمل على ضبطه وتكريس دور الدولة (عبد المجيد زكى : ١٩٩٥، ٨٦) واهتمت المدرسة النقدية بتحديد وتحليل الوعي الزائف وخاصة عند كل من راي تمليز، هبرماس، ففي دراسة لميلز عن (الياقة البيضاء) كشف عن ما يسمي بالوعي الزائف الذى يعوق الفرد عن إدراك الواقع الذى يعيش فيه، والذى يدفعه في نهاية الأمر إلى قبول وتصديق (المعاني الرسمية للواقع الاجتماعي)، حيث يقول :

"إن الوعي المزيف قادر على تحطيم الوجود الإنساني، وإفراز أفراد يبيعون يوميا قطعا من أنفسهم في مقابل نقود زهيدة ينفقونها في لهو يخلو من الإنسانية" (الحسيني : ١٩٨٥، ١٩١) .

وانتقد ميلز المؤسسات الحاكمة ورجال العلم الاجتماعي خاصة في المجتمع الأوروبي ودوره في إشكالية غياب وتزييف الوعي، لأن المجتمع الأمريكي انتشرت فيه ظاهرة اغتراب الإنسان عن حياته وعن عمله، مما أدى إلى ضعف قدرات الأفراد الإبداعية وسيادة ظواهر سلبية، مثل اللامبالاة السياسية والاجتماعية وكذلك ارتباط علماء الاجتماع بالمؤسسة الحاكمة، بل أصبحوا حكاماً بلا رداء يسيطرون على عقول الناس، ويساعدون على تزيف وعيهم، ولا يقومون بدورهم الحقيقي في الكشف عن الوعي الزائف أو البحث في الواقع عن مشكلات الإنسان المعاصر، تلك المشكلات التي تتطلب رفضا لواقع متناقض ومأزم (حجازي : ١٩٩٩، ١٤٥) .

ووفق المنطلق الماركسي الذى يؤكد أن الطبقة التي تتحكم في وسائل الإنتاج وفي النظام السياسي تتولى في الوقت نفسه التحكم في الرموز الأساسية للأشكال الاعتقادية في المجتمع، فالمجتمعات الرأسمالية تعرف ما أسماه ميليباند "هندسة الرضاء"، التي تتولى زرع الاتجاهات العامة للامتثال للأمر الواقع وقبوله في نفوس الناس، حيث هناك طائفة من النظم التي تشترك في خلق مناخ أيديولوجي يحبذ استمرار الرأسمالية تبرز بينها المؤسسات التربوية بشكل خاص، وفي الوقت الذى ينظر فيه إلى التعليم بوصف الأداة الرئيسية لتحقيق المساواة ولخلق نظام اجتماعي يتسم بالمرونة وتفضيل أهل الكفاءة .ويرى "ميليباند" أن التعليم من أبرز الظواهر التي تعمل علي إعاقة التغير الاجتماعي، إذ يري أن النظام التعليمي موجه بالأساس نحو إعادة إنتاج قيم عامة مؤيدة لمصالح الطبقة المسيطرة في نفوس كل جيل (جيدنز : ٢٠٠٢، ٦٦) .

ويفسر مفكر " فرانكفورت " البقاء المدهش للرأسمالية في ضوء الأيديولوجية العميقة أو في ضوء " المهيمنة "، وقد استهدفوا بصفة خاصة الوضعية باعتبارها أكثر الأشكال الجديدة للأيديولوجية الرأسمالية تأثيرا، ويرى "هوركهايمر، وادورنو" أن النظرية الوضعية للعلم أصبحت أسطورة وأيديولوجية جديدة، بمعنى أنها أخفقت في فهم الوضع القائم، وأنها أصبحت أكثر الأشكال الأيديولوجية هيمنة في الرأسمالية المتأخرة، بمعنى أن الناس في كل مكان تعلموا أن يتقبلوا العالم كما هو، ومن ثم يسهمون في بقائه على الدوام دون مجال للتفكير فيه . وحيث نرى على شكل مغاير أفكار أتباع بارسونز حول مشكلة النظام عند هوبز، أي لماذا يلتزم الناس بالطاعة في المجتمعات الصناعية المنظمة ؟ ..

وبإجابتهم على هذا التساؤل بأن الناس يلتزمون بالطاعة، لأنهم يشتركون في مجموعة من القيم والمعتقدات الشائعة "الوعي الجمعي عند دوركايم" التي تفسر العالم بالنسبة لهم بطريقة عقلانية "رشيدة"، ويؤمن الناس بأنهم يستطيعون تحقيق تحسن معتدل في حياتهم الشخصية للامتثال للمعايير الاجتماعية، وتكون التغيرات الاجتماعية الكبرى التي تتجاوز ذلك شيئا مستحيلا " (خلف : ٢٠٠٢، ٤٢٢) .

ويعارض مفكرو فرنكفورت هذا الرأي في أن القيم المشتركة التي تغرس في نفوس الناس الطاعة والنظام، تتعارض مع مصالحهم الموضوعية في الحرية، فهذه القيم تقوم بوظيفة أيديولوجية لترسم للناس ما يتصورونه ممكننا بالفعل في المجتمع المتقدم تكنولوجيا، ويحاول كذلك المنظرون النقديون تطوير نمط من الوعي، والإدراك يكسر تطابق الواقع والعقل، نمط ينظر إلى الظواهر الاجتماعية لا على أنها كوابح حتمية على الحرية الإنسانية، ولكن على أنها أجزاء من التاريخ يمكن أن تتغير، والخيال الجدلي هو القدرة على رؤية العالم من زاوية احتمالات تغييره في المستقبل، وهي قوى ساحقة في عالم يعزز من العادات العقلية الوضعية للإلمام بالوضع القائم .

يذهب بعض هؤلاء المفكرين في تحليلهم للمعرفة الإنسانية مثل هبرماس بتحديد ثلاثة أنماط من المعرفة الإنسانية ودورها في إحداث الوعي، وهي العلوم الأمبريقية التحليلية، والعلوم التاريخية التفسيرية، والعلوم النقدية، حيث وصف العلوم الوضعية بأنها تسعي إلى الوصول إلى أقصي درجات التحكم التكنولوجي، أما العلوم التفسيرية فتؤكد أهمية الفهم والعلاقات الذاتية، والعلوم النقدية الموجهة نحو تحرير الإنسان من الحتمية الطبيعية والتاريخية من خلال عملية التنوير النظري والعملي، أي أنها وسيلة لفهم المصلحة الكامنة التي تربط بين إنتاج النظرية وتطبيقها أي أن علم الاجتماع النقدي يجب أن يتجه نحو اكتشاف الوعي المرتبط بالمصلحة، مما يسهم بالآتي في التحرر من المصالح التكنولوجية التي تستند إليها المعرفة في المجتمع الرأسمالي . (الحسيني : ١٩٨٥، ٢٤٣)

لقد اهتمت النظرية النقدية اهتماما واضحا بعملية تشكيل الوعي في المجتمع، وكيفية تشكيله على نحو مستقل استقلالا نسبيا، على أساس أنها أبرزت الدور التغييري الذى يمكن أن يحدثه الوعي الإنساني في تشكيل مجرى الأحداث المجتمعية، وأن هذا الوعي يعد مطلبا أساسيا للعمل السياسي، وضرورة محورية للتسلح ببصيرة قادرة على اكتشاف الحقائق التاريخية، علما بأن هذا الوعي وأن استقل نسبيا وفي شروط موضوعية وتاريخية معينة، لا يمكن أن ينعزل عن الواقع المعاش، ولا يمكن أن يتشكل بمعزل عن الظروف المجتمعية والتاريخية التي كانت سببا في تحديد معالمه ومضمونه واتجاهاته سواء كان وعياً حقيقياً أم وعياً زائفاً . وفضلا عن ذلك يمكننا القول إن النظرية النقدية لم تهتم كثيرا بالتميز بين العوامل المهمة وغير المهمة في تشكيل وعي الإنسان بالواقع الموضوعي مما أضفي على أفكارهم طابعا تأملياً إلى حد كبير .

النظرية النسوية :

تعد النظرية النسوية البناء التنظيري لما عرف بالحركة النسوية الغربية المعاصرة Feminism، وهي تنظيم غربي أنطلق من الولايات المتحدة الأمريكية، فحتي هذا الوقت لم يكن للمرأة أي حقوق في الملكة والتعليم والتصويت (Concepts,2011)، وهو في حقيقته امتداد للحركات النسوية الغربية التي ظهرت في أمريكا وبريطانيا خلال القرن التاسع عشر الميلادي، تمحورت مطالبهن حول الحقوق الفردية للمرأة في أن تعامل على أساس مساو للرجل في إنسانيته، وتعد الفترة الممتدة من بداية ستينيات القرن العشرين السبعينات فترة حاسمة، في تبلور النسوية كحركة فكرية وسياسية على مستوي الولايات المتحدة والمجتمع الغربي عموما . (Holub, 2005)

ومع تقدم الوقت وبعد حصول هذه الحركة على المطالب السابقة، رفعت شعار التماثل الكامل بين الرجال والنساء في جميع الجوانب، ومن المناطق التي نشطت فيها تلك الحركة، دول العالم العربي، وذلك لتوطين الفكر الغربي والمبادئ التي تدعو لها . ويعد التنظيم النسوي الأقوى والأكبر والأكثر انتشاراً في العالم أجمع، ويعمل من خلال شبكة ضخمة من المؤسسات والمراكز والجمعيات، وقد امتد تأثير أيدولوجية هذا التنظيم، في السياسة، وفي القضاء، والتعليم ومن خلال مؤسسات المدنية، وغيرها .

ونقطة الانطلاق الأساسية في الفكر النسوي الغربي عموما هي التفرقة بين كلمتي أنثي Female وأنثوي و Feminine، فكلمة Female (أنثي) تشير إلي العناصر البيولوجية البحتة التي تميز النساء جنسياً عن الرجال، فهي تشير إذن اإي البيولوجيا والطبيعة . أما كلمة Feminine أنثوي فتستعمل للإشارة إلي ما تفرضه المبادئ الثقافية والاجتماعية البطريركية من أنماط الجنس والسلوك، فهي تشير إذن إلي الثقافة، بمعني مجموعة الصفات المحددة ثقافياً واجتماعياً وتاريخياً والمفروضة علي النساء ككل، بوصفها جوهرهن الطبيعي وعلي العكس من ذلك، فإن أصحاب النسوية إما أن يحاولوا نقض الصفات السابقة، وتبيان أن النساء يتمتعن بصفات غير هذه الصفات التي يخصهم بها المجتمع البطريركي، وإما أن يرفضوا هذا التعريف للأنثوي جملة وتفصيلاً، ليروا في الأنثوي موقعاً اجتماعياً، هو ذاك الذي يهشمه النظام البطريركي بدل أن يروا فيه مجموعة من الصفات المحددة اجتماعياً وثقافياً سواء كانت سلبية أم إيجابية . وذلك في محاولة للفرار من مخاطر الاعتقاد بوجود جوهر معين، بيولوجي أو ثقافي، يسم النساء جميعاً . وأخيرا، فإن كلمة Feminism نسوية تشير إلي قضية سياسية تتعلق بحرية المرأة الجديدة التي بزغت أواخر الستينيات من القرن العشرين . (بيضون، ٢٠٠٧) في ضوء ذلك نشأت النسوية بوصفها حركة اجتماعية ونظرية تتبادلان التأثير، وتعنيان كلتاهما بازدهار النساء وتحررهن في مواجهة ما يراد لهن تبعية وخضوع لسيطرة الرجال عبر عملية مستمرة من التفرقة وفقا، لدواعي ومبررات غير حقيقية، وتستمد قوتها من بناء مفاهيمي وثقافي يسيطر عليه الرجال (Benhaibib ،1993).

فالنسوية بمعني الحركة الاجتماعية، هي ظاهرة اجتماعية تاريخية، فحيثما كانت الأوضاع الاجتماعية قامعة للنساء، ولطالما كانت كذلك بالطبع، كان ثمة أيضاً ميول بين

النساء للمقاومة، بل ومحاولات لإعادة بناء العالم علي نحو مغاير، ففي بعض الأزمنة والأمكنة تصاعدت هذه الميول لتنضوي في حركات، أي في نيق من الأفعال والممارسات الواعية التي تنظر إلي نفسها علي أنها قوة موجهة لنقد تلك الأوضاع الاجتماعية وتغييرها . أما النسوية، بمعني النظرية، فهي منظومات من المفاهيم والافتراضات والتحليلات التي تصف أوضاع النساء، وتجاربهن وتقف علي أسبابها، وتقدم رؤي ووجهات تتعلق بكيفية تحسين هذه الأوضاع أو تغييرها . (الحيدري، ٢٠٠٣)

وتتشكل النسوية من بناء مفاهيمي لا يخرج في تنوعاته عن الإطار السابق، وهو إطار يعبر في مجمله عن الأيديولوجية الفكرية للحركة النسوية ذاتها، وتصف ماريا ميز هذه المفاهيم بأنها فضفاضة . (Mies)، 1980

ويعد مفهوم النوع الاجتماعي Gender هو المفهوم المركزي بالنسبة للنظرية النسوية، وتتمحور فكرته الأساسية فما أن شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع تتأسس بناء علي الاختلافات القائمة بين الجنسين، وهو يمثل النواة الأولي في تشكيل علاقات قوة محددة . (Ferr,1990)

ويعد مفهوم المجتمع الأبوي (البطريركي) المفهوم المركزي الثاني في التفسيرات النسوية، والبطريكية أو المجتمع الأبوي هي بنية الحضارة الإنسانية القائمة علي مؤسسات وعلاقات اجتماعية، تكون المرأة فيها ذات وضعية أدني خاضعة لمصلحة الرجل، ويتبوأ الرجل السيادة والمنزلة الأعلى، حتي يمتلكوا سلطة تشكيل حيوات النساء أنفسهن، مما يخضعهن لأشكال من القهر والكبت، لقد اقتضت مصالح السلطة الذكورية حصر المرأة في قيمتها بالنسبة إلي الرجل، أي في دورها كأنثى، كزوجة وكأم . (الخولي، ٢٠٠٥، ١٢ – ١٣)

لقد تشكلت النسوية كمحاولة للتصدي للنظام الأبوي وتخطيطه، وهذا ما أكدته " ستيفاني رايت "، ففي بحثها المعنون ب " بواكير النسوية " أكدت " رايت " علي أن النسوية تشير إلي محاولة تحدي النظام الأبوي، ويشير المصطلح الأخير من وجهة نظرها إلي علاقات القوة التي تخضع في إطارها مصالح المرأة لمصالح الرجل . (رايت، ٢٠٠٢ : ٢٢) . وقد تشكلت النسوية من إطار مفاهيمي لا يخرج في الغالب عن الأفكار السابق الإشارة إليها . وهنا نعود مرة أخري إلي التفرقة بين الأنثى والأنثوي، فالنسوية تركز علي الإدراك والاعتراف بالفروق البيولوجية الاجتماعية بين الجنسين، فالأولي (البيولوجية) هي تلك الفروقات المرتبطة بالجنس كوصف بيولوجي، أما الثانية (الاجتماعية) فهي تلك الفروق التي ترتبط بالبني الاجتماعية كوصف للجندر . وتلاحظ " Liz " أن التفريق بين الجنس والجندر يشكل قاعدة وأرضية ثابتة للنسويات الماركسيات والراديكاليات . ومن ضمن ملاحظاتها أيضاً، أن الوظائف البيولوجية تصيغ متصاعدة، عقلانية التبرير والتحليل والتشريع في الذاكرة لوضع النساء في العالم الاجتماعي . ( )

Liz،4 : 2002

أما عن مفهوم المجتمع الأبوي فإن كافة النسويات قدمن من خلاله تفسيراً لوضع المرأة، فهو المسؤول عن اضطهاد النساء والسيطرة عليهن من قبل الرجل، " فالرجال من وجهة نظر النسويات يمارسون قوة علي النساء من خلال السلطة الأبوية، المتمثلة في حكم الذكور، وتظهر هذه القوة من خلال التحكم في حياة المرأة الجنسية والاقتصادية وأيضاً التحكم في خصوبتها " (ونيس، ١٩٩٩ : ٣٣)، وهو الأمر الذي يفضي إلي تفشي

السيطرة والهيمنة والتبعية بين النساء، ليفضي في النهاية إلي النظر للمرأة بوصفها مخلوقا من الدرجة الثانية علي حد تعبير " Becky " . (Becky،6 : 1999) . ومن هنا تصبح " مقاومة طبقية المجتمع الأبوي، الحل الإنساني لإطلاق سراح المرأة من السيطرة التي تفرضها عليها مفاهيم الحقيقة والأخلاق، الخاصة بالمجتمع الأبوي ". (Mary) ، 1995 : 2

وإضافة إلي المفاهيم السابقة، تتضمن النسوية العديد من المفاهيم الأخرى، والتي تدور في مجملها حول وضع المرأة المتدني في المجتمع الإنساني عامة، من هذه المفاهيم مفهوم الاستغلال " Exploitation "، أو استغلال النساء، وهذا الاستغلال من وجهة نظر النسوية قد تولد من خلال واقع اجتماعي معين، تتراجع فيه المكانة الاجتماعية للمرأة . (Valentine،1 : 1996) ، كما تعد العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة مظهراً آخر من مظاهر الاستغلال، حيث يميل المجتمع إلي الاستغلال الجنسي للمرأة عبر غير عادلة من تقسيم العمل، وتعد هذه الرؤية إحدى أهم الرؤي التي تدور حولها النسوية الماركسية . (Mackinnon) ،1986

وهناك مفهوم آخر لا يقل في أهميته عن المفاهيم السابقة، وهو مفهوم المساواة بين الجنسين " Feminist Perspective" .، وتقوم الفكرة فيه علي تصور مؤداه أن معارضة النسوية للتفرقة التي يقيمها المجتمع الذكوري بين الرجال والمرأة علي أساس التمييز المرتبط بالنوع الاجتماعي، ويرفض معتنقو المساواة أيضاً التفسيرات الظالمة التي تصور خضوع النساء أو تفسير تبعيتهن كفشلاً عرضياً للديمقراطية الحديثة، بدلا من الاعتراف بالنوع عنصراً جوهرياً في تشكيل الموقف الجماعي من المرأة . (Dam)،4 : 1997 .

وتشكل المفاهيم السابقة الإطار العام الذى فسرت من خلاله النظرية النسوية كافة القضايا والموضوعات الخاصة بالمرأة، بما فيها مشكلة العنف الممارس ضدها في المجتمع، فالنظام الأبوي ونظام النوع الاجتماعي والتفرقة بين الجنسين، كل تلك المعطيات الاجتماعية التي يتم استدماجها اجتماعيا عبر التنشئة الاجتماعية، تخلق في نهاية المطاف نظاما اجتماعيا مسؤولا عن القهر والاضطهاد اللذين تتعرض لهما المرأة، وهو النواة الأولى في خلق الوضع المتدني للمرأة . (Geverny, 1998 : 142)، وقد ظلت هذه المفاهيم فاعلة في التحليل النسوي، حتي بعد أن دخلت النظرية الاجتماعية مرحلة ما بعد الحداثة (Davis, 2008) .

وعلى ذلك فإن وضع المرأة بأكمله في المجتمع الإنساني، هو موضوع مرهون بشبكة العلاقات الاجتماعية والمكانية التي تميز وجود المرأة في المجتمع مقارنة بمكانة الرجل في ذات المجتمع، ومن ثم فإن وعي المرأة من وجهة النظر النسوية، هو وعي يتشكل في ضوء مكانتها الاجتماعية، والتي تتشكل بدورها في ضوء جملة المقولات السابق الإشارة إليها .

تعقيب :

السؤال الذى يطرح نفسه هنا ما جدوى التعرض لهذه النظريات التي فسرت وحللت موضوع الوعي ؟ الإجابة على هذا السؤال تتحدد في ضوء أمرين، أولهما، أهمية أن تتعرض الباحثة للتناول السوسيولوجي لإشكالية الدراسة التي تهتم بها _ وهي الوعي _ فالباحثة، متخصصة في علم الاجتماع، ومن ثم فإن التعرض لقضية الدراسة في التحليل السوسيولوجي هو إجراء أكاديمي على درجة عالية من الأهمية، هذا من ناحية، وثانيهما أن الباحثة تسعي من خلال التعرض للمناقشات النظرية لإشكالية الوعي، إلى الاستفادة من المفاهيم النظرية المناسبة التي يمكن من خلالها تفسير قضية البحث الراهن .

ومن بين التيارات والأفكار النظرية التي عرضت لها الباحثة، ترى أن النظرية النسوية بأفكارها المتنوعة، تعد الإطار النظري الأكثر ملائمة وقدرة على تفسير قضايا البحث الراهن، فالتمييز ضد المرأة في حد ذاته مفهوم وقضية نسوية، بل وتعد الجوهر الأساسي الذى دارت حوله كافة تنظيرات النسوية الغربية وامتداداتها في العالم اجمع .

(ب) مفاهيم الدراسة :

(أ) مفهوم الوعي Consciousness

يرى (خليل : ١٩٩٩، ٤١) أن الوعي هو العلم المشترك، والمعرفة المتبادلة القائمة على إدراك الذات للآخر، للشيء، وللمحيط، وللعالم . وهو الأداء المعرفي للعقل البشري مثل النور بالنسبة للعين الباصرة، وحين ينحصر في حقل الشعور والأخلاق يكون ضميراً أو وجداناً .

ويعرفه (بدوي : ١٩٨٧، ٨١) "بأنه إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً وهو أساس كل معرفة" ويمكن إرجاع مظاهر الوعي والشعور إلى ثلاثة وهي :

أ – الإدراك والمعرفة . ب – الوجدان .

جـ - الإرادة .

أما الوعي عند الإمام الرازي فيقترب إلى التحديد العلمي الحديث، من حيث الربط بين عملية الاحساس والتعقل، فهو يقول (إن العين ترى ويقوم العقل بتفسير التأثيرات الحسية ويصدر الحكم)، وأننا يمكن أن ننظر لعمل العين عملا كاملا إن صحبته البصيرة، أي إذا جاء التعقل بعد عمل العين (الشامي : ١٩٩٥، ٢١١) .

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن الوعي هو إدراك الشيء، وهذا الإدراك هو المعرفة العقلية التي أساسها العلم . حيث ركزت على وصف الوعي دونما تحديد لدور هذا الوعي بالنسبة للحياة الإنسانية ودوره في تغيير الواقع .

أما العلامة العربي عبدالرحمن ابن خلدون تناول دور الوعي، ولكنه اختزله في الفكر والعلم ودوره في رقي المجتمعات وصنع الحضارات، حيث كان يعد العلم والتعلم من الأمور الضرورية في العمران، فكل الصانع بما فيها العلم والتعلم من نتاج الفكر الإنساني، والفكر هو الذى يميز الإنسان عن الحيوان . فالإنسان شاركته جميع الحيوانات في حوانيته من الحس والحركة والغذاء، وإنما يتميز عنها بالفكر الذى يهتدى به لتحصيل معاشه والتعاون عليه بأبناء جنسه، وعن هذا الفكر تنشا العلوم وما قدمناه من الصنائع .

فالفكر أسبق من المادة وأرقي، وتأتي كل الأبعاد الخارجية كما تبتدي في أشكال المعاش والصنائع . كانعكاسات منبعثة في هذا الفكر (زايد : ٢٠٠٣، ٦٥) .

إذاً فاكتساب الوعي يتطلب بالضرورة تغيراً للقيم وأنماط التفكير التقليدية الذى لا يكون إلا بالتعلم والثقافة، فقيمة الوعي تتمثل في مدى إدراكنا لما يتوفر لدينا من إمكانيات إيجابية تسهم في إحداث رقي وتقدم المجتمع .

التعريف الإجرائي للوعي في هذه الدراسة :

تقصد الباحثة بمفهوم الوعي هنا هو وعي المرأة من أفراد عينة الدراسة بدور المحددات المجتمعية المتمثلة في كل من الأسرة والإعلام والتعليم، في تشكيل حالة التمييز ضد المرأة في المجالات الآتية :

- المجال الاجتماعي .
- المجال الثقافي .
- المجال السياسي .
- المجال الاقتصادي .

(ب) التمييز ضد المرأة

تعتمد الباحثة هنا على التعريف الذى تبنته اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعرضتها للتوقيع وللتصديق والانضمام بقرارها رقم ١٨٠/٢٤، المؤرخ في ١٨ ديسمبر عام ١٩٧٩، والتي بدأ العمل بها في ٣ سبتمبر عام ١٩٨١ طبقا لأحكام المادة ٢٧ (١) . وتشير إلى أن التمييز ضد المرأة يشير إلى أي تفرقة أة استبعاد أة تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أعراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل .

خامسا : الإجراءات المنهجية للدراسة

(أ)منهج الدراسة وأداة جمع البيانات

في ضوء ما تم طرحه في إشكالية الدراسة، وفي ضوء جملة الأهداف التي سعت الباحثة إلى إنجازها، فضلا عما أثير من تساؤلات، فإن هذه الدراسة، تقع في نطاق الدراسات الوصفية التحليلية، وهو ما جعل الباحثة تعتمد بشكل أساسي على أحد أهم المناهج المستخدمة في الدراسات الوصيفة، وهو المسح الاجتماعي بالعينة . وقد قامت الباحثة بتطويع الوصف من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات في جامعة المنصورة، معتمدة على إحدى الأدوات التي تستخدم مع المسح الاجتماعي بالعينة.

وقد اعتمدت الباحثة بشكل أساسي على أداة القياس، كأداة أساسية للحصول على البيانات المطلوبة من الميدان .

(ب) مجالات الدراسة :

١ – المجال المكاني : تمثل مدينة المنصورة المجال المكاني للدراسة، حيث قامت الباحثة بتطبيق دراستها الميدانية علي عينة من العاملات بجامعة المنصورة، سواء من عضوات هيئة التدريس أم من الإداريات، والتي تقع مبانيها ومنشأتها في مدينة المنصورة .

٢ – المجال البشري : يتمثل في عضوات هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريات العاملات في جامعة المنصورة .

٣ – المجال الزماني : سوف يتحدد المجال الزماني للدراسة في ضوء زمن التسجيل، والباحثة تضع مخططاً زمنياً لإنجاز العمل، يبلغ ١٠ شهور، لتنجز فيه الباحثة الجانب النظرية والميدانية للبحث .

(ج) أداة الدراسة :

قامت الباحثة بتصميم أداة لقياس وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد النساء في المجتمع المصري، وقد مرت عملية صياغة المقياس بالخطوات الآتية :

الخطوة الأولى : وضع المفهوم الإجرائي لمفهوم التمييز ضد المرأة

استنادا إلى التعريف الذى قدمته الباحثة لمفهوم التمييز ضد المرأة وفقاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن الباحثة وضعت المؤشرات الإجرائية الآتية والتي ستعمل عليها في الدراسة الميدانية :

١- كافة صور ممارسات وأفكار التمييز ضد المرأة في المجال الاجتماعي .

٢- كافة صور ممارسات وأفكار التمييز ضد المرأة في المجال الثقافي .

٣- كافة صور ممارسات وأفكار التمييز ضد المرأة في المجال السياسي .

٤- كافة صور ممارسات وأفكار التمييز ضد المرأة في المجال الاقتصادي .

الخطوة الثانية : المقياس في صورته المبدئة، بعد الاطلاع على التراث النظري العربي والغربي، تم صياغة المقياس في شكله الأولى، وجاء المقياس في ٩٨ عبارة .

الخطوة الثالثة : عرض المقياس على المحكمين، قامت الباحثة بعرض المقياس في شكله الأولى عل عدد (٧) محكمين من ذوى الاختصاص . وقد أسفرت عملية التحكيم عن أن العبارات التي كانت نسبة اتفاق المحكمين على أنها تقيس ما يدعي المقياس قياسه ٩٠% فأكثر، بلغت ٥٧ عبارة فقط، وتم استبعاد ٤١ عبارة بناء على عدم اتفاق المحكمين عليها، حيث بلغت نسبة الاتفاق أقل من ٩٠% .

الخطوة الرابعة : المقياس في شكله النهائي .

بعد أن قامت الباحثة باستبعاد العبارات غير المتفق عليها دالة وفقا لعملية التحكيم، أصبح المقياس جاهزاً للتطبيق، ويتكون من ٥٧ عبارة موزعة على أربعة أبعاد أساسية . فضلاً عن عدد من الأسئلة الأولية التي وضعتها الباحثة للتعرف على سمات أفراد العينة .

الخطوة الخامسة : ثبات المقياس

استخدمت الباحثة طريقتي ثبات الإعادة التجزئة النصفية للتأكد من ثبات المقياس، وفيما يلي النتائج الخاصة بهذه الطرق .

جدول رقم (١) يوضح ثبات المقياس

	المقياس الكلي	المتوسط	معامل الارتباط	معامل الثبات	مستوي الدلالة
ثبات الإعادة	التطبيق في المرة الأولى	٣٨	.٧٥٣	.٨٤	.٠١
	التطبيق في المرة الثانية	٤٠			
	المقياس الكلي	المتوسط	معامل الارتباط	معامل الثبات	مستوي الدلالة
التجزئة النصفية	العبارات الفردية	٢٧	.٧٩٨	.٨٨	.٠١
	العبارات الزوجية	٢٩			

توضح بيانات الجدول السابق ما يلي :

١- أن المقياس وعي المرأة يتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث كانت قيمة معامل الثبات ٨٤. بين مرتي التطبيق القبلي والبعدي .

٢- يتضح من خلال حساب معامل الثبات بين فقرات المقياس زوجي وفردي، أن قيمته بلغت٨٨. درجة، وهي دالة عند مستوي ٠١.، مما يساعد على الاعتماد على مقياس وعي المرأة في قياس سعي إلى قياسه .

(د) خطة التحليل الإحصائي للبيانات :

اعتمدت الباحثة على برنامج الاحصاء الآلي (SPSS) في استخلاص نتائج الدراسة الميدانية، وقد اعتمدت الباحثة على الاختبارات الآتية :-

١- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لحساب درجة الوزن لدور كل محدد اجتماعي في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجالات الاربعة المشار إليها سابقا .

وقد اعتمدت الباحثة في قياس وحدة الوزن على التصنيف الآتي :

- أعلى من (٤) درجة عالية من الوعي .
- من(٣ إلى أقل من ٤) درجة متوسطة .
- أقل من (٣) درجة منخفضة .

٢- اختيار (ت) لقياس الفروق بين عضوات هيئة التدريس من جهة، وبين الإداريات من جهة أخرى على أبعاد مقياس الوعي .

٣- اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA)، لقياس الفروق بين المجموعات الداخلية للعينة على أبعاد مقياس الوعي .

(ه) عينة الدراسة وخصائصها :

قامت الباحثة بتطبيق دراستها الميدانية على عينة غرضية (عمدية)، فعلى الرغم من وجود بيانات كافية حول جمهور البحث المتمثل في العاملات بجامعة المنصورة من عضوات هيئة التدريس والهيئة المعاونة فضلا عن الإداريات، فإن الباحثة لم تتمكن حقيقة من استخدام أسلوب المعاينة الاحتمالية لظروف عديدة، مها عدم قدرة الباحثة على سحب العينة العشوائية التي تتطلب معرفة وضمان مسبق بتعاون كافة جمهور البحث، وهو أمر لم تستوثق منه الباحثة، فضلا عن ذلك تشتت جمهور البحث في أكثر من مكان، وعدم وجود مواعيد ثابتة لوقت الفراغ، خاصة بالنسبة لعضوات هيئة التدريس .

وقد ترتب على ذلك أن الباحثة أصبحت مضطرة للتطبيق على عينة عمدية، وقد بلغ حجم العينة ٣٥٠ مفردة، قامت الباحثة بسحب مفرداتها باستخدام الطريقة الميسرة (طريقة الصدفة)، وذلك من خلال الذهاب مباشرة إلى أماكن تجمع جمهور البحث من عضوات هيئة التدريس والهيئة المعونة فضلا عن الإداريات . وفيما يلى أهم خصائص عينة البحث:

١- **توزيع عينة الدراسة حسب السن** : أوضحت الدراسة الميدانية أن ٣٠% من أفراد العينة تقل أعمارهن عن ٢٥ سنة، في حين أن ٢٦,٣% تقع أعمارهن ما بين ٣٦ و ٤٥ سنة، إلى جانب ذلك توضح البيانات أيضا أن ٢٤,٧% تقع أعمارهن ما بين ٢٦ و ٣٥ سنة، أيضا هناك ١٩% تزيد أعمارهن عن ٤٦ سنة .

٢- **توزيع عينة الدراسة حسب المستوي التعليمي (المهنة)** : أوضحت الدراسة الميدانية أن ٢٤,٧% من حجم العينة من حملة الدكتوراه (مدرس)، و ٣٠,٦% من حملة

الماجستير (مدرس مساعد)، و٢٠% مؤهل عال (إداريات)، فضلا عن ذلك هناك ٦,٧% مؤهل متوسط (إداريات) .

٣- **توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الزواجية** : أوضحت الدراسة الميدانية أن ٥٣,٣% من أفراد العينة متزوجات، و ٣٩% لم يسبق لهن الزواج، إلى جانب ذلك هناك ٦,٤% من الأرامل، و ٣,٣% من مطلقات .

٤- **توزيع عينة الدراسة حسب الدخل** : أوضحت الدراسة الميدانية أن ٤٠,٣% تزيد دخولهن عن (٥ ألاف جنية)، في حين أن ٢٥,٧% تقع دخولهن ما بين (٣ إلى ٥ ألاف جنية) وأخيرا هناك ٩,٥% تقل دخولهن عن ألف جنية .

٥- **توزيع عينة الدراسة حسب أصل أسرة المنشأ** : أوضحت الدراسة الميدانية أن ٦٨,٤% ينتمين إلى أسر حضرية المنشأ، و ٣١,٦% ينتمين إلى أسر ريفية المنشأ .

٦- **توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الاقتصادي لأسرة المنشأ** : أوضحت الدراسة الميدانية أن ٧٠% من أفراد العينة نشأن في أسر متوسطة المعيشة، في حين أن ١٥,٧% نشأن في أسر ذات مستوى معيشي مرتفع، وأخيرا هناك ١٤,٣% نشأن في أسر معيشية منخفضة .

٧- **توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للوالدين** : أوضحت الدراسة الميدانية أن ٢٧,٦% من آباء أفراد عينة البحث من الجامعيين، مقابل ٢٣,٥% بالنسبة للأمهات، في حين أن ٢٦,١% من الآباء من حملة المؤهلات المتوسطة، مقابل ١٨,٥% من الأمهات، كما توضح البيانات أيضا أن ٢٢,٣% من آباء أفراد العينة من الأميين، مقابل ٣٢,١% من الأمهات، أما الذين يقرؤون ويكتبون من الآباء فقد بلغت نسبتهن ١٢,٧% مقابل ١١,٢% للأمهات، أما حملة الإعدادية من الآباء فقد بلغت نسبتهن ٨%، مقابل ١٢,٥٥% للأمهات، وأخيرا هناك ٣,٤% من آباء أفراد العينة دراسات عليا، مقابل ٢,٢% من الأمهات .

نتائج الدراسة الميدانية (المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجتمع المصري)

(أ)مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة، الإعلام، التعليم) في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الاجتماعي .

جدول رقم (٢) يوضح مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الاجتماعي

العبارات / درجة الوعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
- لا يمكن للمرأة أن تخرج في أي وقت وبدون قيود	4.5	.835	1
- المرأة لا يسمح لها بالاستقلالية	4.3	.842	2
- المرأة لا تستطيع الاعتماد على نفسها	4.2	.978	3
- آراء المرأة دائما غير مفيدة	4.0	.984	4
- المرأة لا تستطيع معالجة الأمور بشكل واقعي	3.66	1.066	5
- لا قيمة للمرأة بدون رجل	3.48	1.092	6

- المرأة لا تستطيع تحمل ضغوط الحياة	3.45	1.140	7
- ليس لي الحق في اتخاذ القرارات التي تخصني	3.45	1.212	8
- المرأة ضيفة الأفق	3.38	1.025	9
- المرأة لا يجب أن تعبر عن مشاعرها	3.29	1.011	10
- المرأة هي التي يجب أن تقوم بأعمال المنزل	3.28	1.091	11
- لا يمكن مناقشة الوالد في أي موضوعات تخصني	3.24	1.167	12
- الأسرة هي التي تختار شريك حياتها	3.20	1.065	13
- عدم المشاركة بآرائي في مختلف الموضوعات	3.11	1.094	14

توضح بيانات الجدول السابق أن هناك أربعة عشر مؤشراً دالا على مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة، التعليم، الإعلام)، في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الاجتماعي، ومن هذه البيانات يتضح لنا أن هذه المؤشرات حصلت على تقديرات إما مرتفعة تزيد عن (٤) أو متوسطة (ما بين ٣ إلى ٤)، ويأتي في مقدمة هذه المؤشرات أربعة وهي :

- لا يمكن للمرأة أن تخرج في أي وقت وبدون قيود بمتوسط حسابي ٤,٥ .
- المرأة لا يسمح لها بالاستقلالية بمتوسط حسابي ٤,٣ .
- المرأة لا تستطيع الاعتماد على نفسها بمتوسط حسابي ٤,٢ .
- آراء المرأة غير مفيدة بمتوسط حسابي ٤ .

أما باقي المؤشرات فقد حصلت على تقدير متوسط وعددها عشرة مؤشرات .

ويوضح الجدول الآتي ترتيب أهمية أدوات المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الاجتماعي :

جدول رقم (٣) ترتيب أوزان دور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الاجتماعي

الوزن / المحددات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
الإعلام	3.09	1.113	الأول
الأسرة	3.08	1.045	الثاني
التعليم	3.06	1.187	الثالث

توضح بيانات الجدول السابق أن الإعلام يحتل الترتيب الأول بوصفه أحد أهم المحددات المجتمعية المسئولة عن تشكيل التميز ضد المرأة في المجال الاجتماعي، بمتوسط حسابي قدره ٣,٠٩، يليه الأسرة بمتوسط قدره ٣,٠٨، ثم التعليم بمتوسط حسابي قدره ٣,٠٦ .

(ب)مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة، الإعلام، التعليم) في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الثقافي .

جدول رقم (٤) يوضع مدى المرأة بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الثقافي

درجة الوعي / العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
- تعليم البنت أقل أهمية من تعليم الولد	4.42	.871	1
- التدريب على أعمال المنزل منذ سن مبكرة	4.38	.885	2
- المرأة تحتاج إلى حماية الرجل	4.32	1.064	3
- الزواج والإنجاب هما الدور الرئيسي للمرأة	4.31	.962	4
- خدمة الزوج والأبناء هو القيمة الأكثر أهمية بالنسبة للمرأة	4.28	.986	5
-من الضرورة أن تعد المرأة نفسها مبكرا للأمومة	3.45	1.001	6
-يجب أن يكون هناك حدود لطموح المرأة	3.37	.977	7
-لا يمكنني التعبير عن أفكاري بطلاقة وحرية	3.33	1.034	8
-البنت يجب أن تخفض صوتها عند الحديث	3.31	.960	9
-الزواج يأتي قبل التعليم في ترتيب الأهمية بالنسبة للفتاة	3.23	1.088	10
-ليس للبنت حرية في اختيار ما تلبسه	3.09	1.113	11
-ترتيب على الالتزام بالتقاليد في كل أمور الحياة	3.08	1.045	12
-البنت لازم تمشي ونظرها إلى الأرض	3.06	1.187	13
-طاعة ولي الأمر من الأمور الواجبة	2.73	1.125	14
-البنت تلعب بالعروسة والولد بالحصان	2.55	1.153	15

توضح بيانات الجدول السابق أن هناك خمسة عشر مؤشراً دالا على مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة، التعليم، الإعلام)، في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الثقافي، ومن هذه البيانات يتضح لنا أن غالبية هذه المؤشرات حصلت على تقديرات إما مرتفعة تزيد عن (٤) أو متوسطة (ما بين ٣ إلى ٤)، في حين أن هناك مؤشرين فقط حصلا على تقدير منخفض (أقل من ٣) . ويأتي في المقدمة خمسة مؤشرات هي :

- تعليم البنت أقل أهمية من تعليم الولد، بمتوسط حسابي قدره ٤,٤٢ .
- التدريب على أعمال المنزل منذ سن مبكرة، بمتوسط حسابي قدره ٤,٣٨ .
- المرأة تحتاج إلى حماية الرجل بمتوسط حسابي قدره ٤,٣٢ .

فضلا عن ذلك هناك

- الزواج والإنجاب هما الدور الرئيسي للمرأة، بمتوسط حسابي قدره ٤,٣١ .

- خدمة الزوج والأبناء هو القيمة الأكثر أهمية بالنسبة للمرأة، بمتوسط حسابي قدره ٤,٢٨ .

فضلا عن ذلك هناك ثمانية مؤشرات حصلت على وزن متوسط، ومؤشران فقط حصلا على وزن منخفض، هما :

- طاعة ولي الأمر من الأمور الواجبة، بمتوسط حسابي قدره ٢,٧٣ .
- البنت تلعب بالعروسة والولد بالحصان، بمتوسط حسابي قدره ٢,٥٥ .

ويوضح الجدول الآتي ترتيب أهمية أدوات المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الثقافي :

جدول رقم (٥) ترتيب أوزان دور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الثقافي

الوزن / المحددات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
الأسرة	4.3	1.123	الأول
الإعلام	4.1	1.014	الثاني
التعليم	4.0	1.165	الثالث

توضح بيانات الجدول السابق أن الأسرة تحتل الترتيب الأول بوصفها أحد أهم المحددات المجتمعية المسئولة عن تشكيل التميز ضد المرأة في المجال الثقافي، بمتوسط حسابي قدره ٤,٣، يليها الإعلام بمتوسط حسابي قدره ٤,١، وفي الترتيب الثالث والأخير جاء التعليم بمتوسط حسابي قدره ٤ .

(ج) مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة، الإعلام، التعليم) في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال السياسي

جدول رقم (٦) يوضح مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال السياسي

درجة الوعي / العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
-العمل السياسي غير مناسب لطبيعة المرأة	4.76	.847	1
-لم يعتد المجتمع على ترشح المرأة في الانتخابات	4.48	.978	2
-تفتقر المرأة للمهارات الكافية للعمل السياسي	4.39	1.064	3
-لا تحظي الحقوق السياسية للمرأة بتقدير المجتمع واهتمامه	4.27	1.051	4
-مشاركة المرأة السياسية بالتصويت أمر يتعارض مع العادات والتقاليد	3.90	1.126	5
-لا تمتلك المرأة قدرة على المشاركة في صناعة القرار السياسي	3.89	.931	6

-العمل السياسي للمرأة يتنافى مع صورتها التقليدية	3.87	.932	7
-المرأة تعزف دائما عن المشاركة السياسية	3.87	1.102	8
-ثمة صعوبة لان تحقق المرأة نجاح في العمل القيادي داخل المؤسسات السياسية	3.84	.966	9
-لا يمكن أن تشترك المرأة في المظاهرات أو الاحتجاجات	3.73	.998	10
-العمل السياسي مجال مخصص للرجال دون النساء	3.70	1.065	11
-المرأة ليست فاعلة في العمل السياسي عموما	3.66	1.102	12

توضح بيانات الجدول السابق أن هناك اثنا عشر مؤشراً دالاً على مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة، التعليم، الإعلام)، في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال السياسي، ومن هذه البيانات يتضح لنا أن غالبية هذه المؤشرات حصلت على تقديرات إما مرتفعة تزيد عن(٤) أو متوسطة (ما بين ٣ إلى ٤) . ويأتي في المقدمة أربعة مؤشرات هي :

- العمل السياسي غير مناسب لطبيعة المرأة بمتوسط حسابي قدره ٤,٧٦ .
- لم يعتد المجتمع على ترشح المرأة في الانتخابات، بمتوسط حسابي قدره ٤,٤٨ .
- تفتقر المرأة للمهارات الكافية للعمل السياسي، بمتوسط حسابي قدره ٤,٣٩ .
- لا تحظي الحقوق السياسية للمرأة بتقدير المجتمع واهتمامه، بمتوسط حسابي قدره ٤,٢٧.

كما تظهر بيانات الجدول السابق أيضا ان هناك ثمانية مؤشرات حصلت على أوزان متوسطة، واختفي تماما من هذا المجال المؤشرات المنخفضة .

ويوضح الجدول الآتي ترتيب أهمية أدوات المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال السياسي :

جدول رقم (٧) ترتيب أوزان دور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال السياسي

الوزن / المحددات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
لأسرة	4.6	1.123	الأول
التعليم	3.5	1.014	الثاني
الإعلام	3.0	1.165	الثالث

توضح بيانات الجدول السابق أن الأسرة تحتل الترتيب الأول بوصفها أحد أهم المحددات المجتمعية المسئولة عن تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال السياسي، بمتوسط حسابي قدره ٤,٦، يليها التعليم بمتوسط حسابي قدره ٣,٥، وفي الترتيب الثالث والأخير جاء الإعلام بمتوسط حسابي قدره ٣,٠ .

(د) وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة، الإعلام، التعليم) في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الاقتصادي .

جدول رقم (٨) يوضح مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الاقتصادي

درجة الوعي / العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
- تعمل المرأة عندما يكون هناك ضرورة لعملها	4.60	.835	1
- جلوس المرأة في البيت أجدى لها من الخروج للعمل	4.58	.842	2
- العمل المنزلي يجب أن يقتصر على المرأة فقط	4.56	.978	3
- حصول المرأة على راتب أقل من الرجل أمر عادي	4.52	.984	4
- لا يمكن للمرأة أن تقوم بأي من الأعمال التي يقوم بها الرجل	4.49	1.066	5
- عمل المرأة يهدر حقوق الأسرة	3.88	1.092	6
- يجب أن تكرس المرأة مجهودها في عملها في المنزل	3.75	1.140	7
- لا يمكن للمرأة أن تعمل في أي مجال للعمل	3.65	1.212	8
- لا تبدع المرأة عادة في الأعمال التي تحتاج إلى تفكير	3.52	1.025	9
- للمرأة أن تحافظ على أنوثتها ولا تهدرها في العمل	3.45	1.011	10
- تحرص المرأة على إنفاق دخل الأسرة في الاشياء غير المهمة	3.41	1.091	11
- أموال الزوجة شأن يجب أن يخضع لتصرف الزوج	3.38	1.167	12
- تهدر المرأة وقت العمل في أشياء غير مهمة	3.32	1.065	13
- مسئولية إعالة الأسرة تقع على عاتق الرجل فقط	3.29	1.094	14
- خروج المرأة للعمل يضر بأدوارها داخل الأسرة	3.25	1.113	15

توضح بيانات الجدول السابق أن هناك خمسة عشر مؤشراً دالاً على مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة، التعليم، الإعلام)، في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الاقتصادي، ومن هذه البيانات يتضح لنا أن غالبية هذه المؤشرات حصلت على تقديرات إما مرتفعة تزيد عن (٤) أو متوسطة (ما بين ٣ إلى ٤) . ويأتي في المقدمة خمسة مؤشرات هي :

- تعمل المرأة عندما يكون هناك ضرورة لعملها، بمتوسط حسابي قدره ٤,٦٠ .
- جلوس المرأة في البيت أجدي لها من الخروج للعمل، بمتوسط حسابي قدره ٤,٥٨ .
- العمل المنزلي يجب أن يقتصر على المرأة فقط، بمتوسط حسابي قدره ٤,٥٦ .

- حصول المرأة على راتب أقل من الرجل أمر عادى، بمتوسط حسابي قدره ٤,٥٢ .
- لا يمكن للمرأة أن تقوم بأي من الأعمال التي يقوم بها الرجل، بمتوسط حسابي قدره ٤,٤٩ .

وإلى جانب المؤشرات الخمسة السابقة، توضح البيانات أن هناك عشرة مؤشرات حصلوا على أوزان متوسطة .

ويوضح الجدول الآتي ترتيب أهمية أدوات المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال السياسي :

جدول رقم (٩) ترتيب أوزان دور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجال الاقتصادي

الوزن / المحددات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
الإعلام	4.02	.256	الأول
الأسرة	3.09	1.125	الثاني
التعليم	2.88	1.025	الثالث

توضح بيانات الجدول السابق أن الإعلام يحتل الترتيب الأول بوصفه أحد أهم المحددات المجتمعية المسئولة عن تشكيل التميز ضد المرأة في المجال الاقتصادي، بمتوسط حسابي قدره ٤,٠٢، يليه الأسرة بمتوسط حسابي قدره ٣,٠٩، وفي الترتيب الثالث والأخير جاء التعليم بمتوسط حسابي قدره ٢,٨٨ .

(ه) ترتيب أدوار المحددات المجتمعية

عرضت الباحثة في الأجزاء السابقة لترتيب أدوار المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في عدداً من المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وتأتي هنا لتتعرف على الترتيب العام لهذه المحددات بالنسبة لإجمالي هذه الأدوار، والجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول رقم (٩) ترتيب أوزان دور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجالات الأربعة (الاجتماعي، الثقافي، السياسي، الاقتصادي)

الوزن / المحددات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
الأسرة	4.26	.256	الأول
الإعلام	4.09	١٢٥.	الثاني
التعليم	3.88	1.025	الثالث

توضح بيانات الجدول السابق أن الأسرة تحتل الترتيب الأول بوصفها أحد أهم المحددات المجتمعية المسئولة عن تشكيل التميز ضد المرأة في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، بمتوسط حسابي قدره ٤,٢٦، يليها الإعلام بمتوسط حسابي قدره ٤,٠٩، وفي الترتيب الثالث والأخير جاء التعليم بمتوسط حسابي قدره ٣,٨٨ .

(و) دور بعض المتغيرات الوسيطة في تشكيل الوعي بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة :

حصرت الباحثة معرفة إذا كانت المتغيرات الوسيطة قد لعبت دوراً في تحديد درجة الوعي الفئات المختلفة لأفراد العينة، بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجالات الأربعة (الاجتماعي، الثقافي، السياسي، الاقتصادي)، وقد استخدمت الباحثة لتحقيق هذه الهدف بعض الاختيارات الإحصائية على النحو الآتي :

١- دور متغير الوظيفة

للتعرف عما إذا كانت الوظيفة قد مارست دوراً في تشكيل الوعي لدى أفراد عينة البحث، استخدمت الباحثة الاختبار الإحصائي (ت) لمعرفة الفروق بين عينة عضوات هيئة التدريس وعينة الإداريات، والجدول الآتي يوضح النتائج الخاصة بهذا الشأن :

جدول (١٠) يوضح الفروق بين عينة عضوات هيئة التدريس وعينة الإداريات على أبعاد مقياس الوعي بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة

البعد	المهنة	ن	المتوسط الحسابي	قيمة ت
المجال الاجتماعي	عضوات هيئة تدريس	257	15.4634	1.077**
	إداريات	93	15.2918	
المجال الثقافي	عضوات هيئة تدريس	257	14.7234	1.392**
	إداريات	93	14.5000	
المجال السياسي	عضوات هيئة تدريس	257	14.9909	1.625**
	إداريات	93	14.7480	
المجال الاقتصادي	عضوات هيئة تدريس	257	14.5566	1.325**
	إداريات	93	14.3362	
* دالة عند مستوي معنوية (٠٥. .) ** دالة عند مستوي معنوية (٠١. ٠)				

توضح بيانات الجدول السابق أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية عند مستوي معنوية بلغ (٠١. ٠) بين عينة عضوات هيئة التدريس وعينة الإداريات على أبعاد مقياس الوعي بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجتمع، وقد جاءت كافة الفروق في المجالات الأربعة (الاجتماعي، الثقافي، السياسي، الاقتصادي) لصالح عينة عضوات هيئة التدريس، وهو ما يعني أن عضوات هيئة التدريس هن أكثر وعيا من الإداريات .

٢-دور متغير أصل أسرة المنشأ

للتعرف على إذا ما كان متغير أصل أسرة المنشأ قد مارس دوراً في تشكيل الوعي لدى أفراد عينة البحث، استخدمت الباحثة الاختبار الإحصائي (ت) لمعرفة الفروق بين عينة الأسر ذات الأصول الريفية، وعينة الأسر ذات الأصول الحضرية . والجدول الآتي يوضح

جدول (١٠) الفروق بين عينة الأسر ذات الأصول الريفية والأسر ذات الأصول الحضرية على أبعاد مقياس الوعي بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة

البعد	المهنة	ن	المتوسط الحسابي	قيمة ت
المجال الاجتماعي	الأصول الريفية	111	16.5625	1.087**
	الأصول الحضرية	239	15.2561	
المجال الثقافي	الأصول الريفية	111	14.7234	1.362**
	الأصول الحضرية	239	13.5500	
المجال السياسي	الأصول الريفية	111	15.2514	1.623**
	الأصول الحضرية	239	14.7480	
المجال الاقتصادي	الأصول الريفية	111	16.5967	1.322**
	الأصول الحضرية	239	14.3252	
* دالة عند مستوي معنوية (٠٥. .) ** دالة عند مستوي معنوية (٠١. .)				

توضح بيانات الجدول السابق أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية بلغ (٠١. .) بين عينة الأسر ذات الأصول الريفية،وعينة الأسر ذات الأصول الحضرية على أبعاد مقياس الوعي بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجتمع، وقد جاءت كافة الفروق في المجالات الأربعة (الاجتماعي، الثقافي، السياسي، الاقتصادي) لصالح عينة الأسر ذات الأصول الريفية . وهو ما يعني أن عينة الدراسة التي جاءت من أسر ذات أصول ريفية أكثر وعيا من عينة الدراسة من الأسر ذات الأصول الحضرية .

مناقشة النتائج :

تناولت هذه الدراسة موضوع مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة، الإعلام، التعليم) في تشكيل التمييز ضد المرأة، في خمسة مجالات أساسية هي : المجال الاجتماعي، والمجال الثقافي، والمجال السياسي، والمجال الاقتصادي . وقد خلصت الدراسة الميدانية إلى عدد من النتائج، وتحاول الباحثة تقديم تفسيراً لتلك النتائج في ضوء المقولات النظرية للاتجاه النسوي، وهو الاتجاه الذى سبقت الإشارة، إلى أن الباحثة سوف تعتمد على مقولاته في تفسير نتائج دراستها الراهنة .

١- في المجال الاجتماعي أوضحت نتائج الدراسة الميدانية وجود أربعة مؤشرات مهمة، تدل على مدى وعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة، التعليم، الإعلام) في تشكيل التميز ضدها، ومراجعة هذه المؤشرات تؤكد على أن التمييز ضد المرأة في المجال الاجتماعي مسألة يمكن فهمها في ضوء بعض مقولات النظرية النسوية .

تضمن المؤشر الأول ما يفيد بعدم قدرة المرأة على ممارسة حريتها في الخروج من المنزل بدون قيود، يليه المؤشر الخاص بعد السماح للمرأة بالاستقلالية في حياتها، ثم النظرة إلى عدم قدرة المرأة على الاعتماد على نفسها، وأخيرا النظرة الدونية إلى المرأة بوصفها غير مفيدة في المجتمع .

وهنا يمكن النظر إلى مقولات النوع الاجتماعي والمجتمع الأبوي (البطريركي) بوصفهما مقولات ومفاهيم مهمة، يمكن الاعتماد عليها في فهم تلك المؤشرات . فعلى الرغم من التحولات المجتمعية وعلى كافة المستويات الاجتماعية (التغيرات الاجتماعية) والثقافية (تعليم المرأة) والاقتصادية (خروج المرأة للعمل) والسياسية (زيادة فعالية مشاركة المرأة في عالم السياسة)، فإن الواقع يكشف عن استمرارية بعض الأوضاع التي تقلل من مكانة المرأة في المجتمع .

إن القيود التي يفرضها المجتمع على المرأة عموما، سواء ما تعلق منها بالحرية في الخروج أم السماح لها بالاستقلالية في حياتها، فضلا عن النظرة الدونية للمرأة والمتحيزة ضدها ورؤيتها بوصفها كائناً غير مفيد، كل تلك الأوضاع إنما تعكس ملمحين مهمين من مكانة المرأة في المجتمع المصري، وهما : استمرار النظر والتعامل مع المرأة من منظور النوع الاجتماعي، وهو المنظور الذى يتم الحكم فيه على المرأة عبر سلسلة من التحيزات الاجتماعية، والملمح الثاني هو السطوة الواضحة لاستمرارية الذهنية الأبوية الذكورية في تعاملها مع قضايا المرأة في المجتمع المصري .

٢- وفي المجال الثقافي أوضحت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود خمسة مؤشرات مهمة، تدل على وعي أفراد عينة البحث بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في الحياة الثقافية، ومراجعة تلك المؤشرات ينتهي بالباحثة إلى القول بأن مقولات ومفاهيم النظرية النسوية، أكثر قدرة على فهم مؤشرات التمييز ضد المرأة في المجال الثقافي .

تضمن المؤشر الأول ما يفيد بنظرة المجتمع غلى أن تعليم البنت يمثل مسألة أقل أهمية من تعليم الولد، وأن البنت يجب أن تتدرب على الأعمال المنزلية منذ وقت مبكر، أما المؤشر الثالث فتضمن رؤية تمييزية مفادها أن المرأة تحتاج دائما إلى حماية الرجل،

وتضمن المؤشر الرابع ما يربط المرأة بدور رئيس هو الزواج والإنجاب، ثم يمتد هذا الدور ليشمل خدمة الزوج والأولاد بوصفه قيمة أكثر أهمية في حياة المرأة عموما .

والحقيقة أن لمقولات النسوية الخاصة بعدم المساواة بين الرجل والمرأة، وأيضا تفرقة النظرية النسوية بين الأنثى والأنثوي، فضلا عن مفهوم الاستغلال، قدرة كبيرة على تفسير تلك المؤشرات . وبداية يمكن القول بأن هذه المؤشرات الخمسة إنما تعد حالة مباشرة وامبريقية على تجسد مفهوم عدم المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع، وحالة عدم المساواة تلك يمكن قراءتها على النحو الآتي وفقا للمؤشرات السابقة :

- تعليم الذكور أكثر أهمية من تعليم الإناث .
- التدريب على أعمال المنزل منذ سن مبكرة .
- الزواج والإنجاب هما الدور الرئيسي للمرأة .
- خدمة الزوج والأبناء هو قيمة أكثر أهمية بالنسبة للمرأة .

إن عدم المساواة بين الذكر والأنثى تعمل على تشكيل بيئة اجتماعية وثقافة تمييزية ضد المرأة، تمارس تلك الثقافة سطوتها في تشكيل نظرة المجتمع إلى تعليم المرأة بوصفه مسألة أقل أهمية من تعليم الرجل، وأن المرأة يجب أن تتدرب على الأعمال المنزلية منذ سن مبكر، فالأنثى يجب أن تتدرب منذ نعومة أظافرها على ممارسة الدور المرتقب لها مستقبلا، وهي أن تكون ربة منزل، وعلى ذلك فإن الزواج والإنجاب وفقا لتلك الثقافة هو العمل أو المهمة الأكثر قيمة بالنسبة للمرأة، وما يتبع ذلك من دورها التقليدي في خدمة الزوج والأولاد، وتأتي المحصلة النهائية بوضع المرأة في ظل هذه الظروف تحت ظل الرجل أو تحت سطوة الرجل لتعيش في حمايته .

وهنا تجد الباحثة نفسها مرة ثانية تعود إلى مفهوم المجتمع الأبوي الذى أكدت عليه النظرية النسوية . فالمؤشرات السابقة هي مؤشرات يعد المجتمع الأبوي هو المؤول عن تشكلها وإفرازها، حتي تحولت إلى جزء من البناء الثقافي للمجتمع .

٣- وفي المجال السياسي أوضحت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود أربعة مؤشرات مهمة تدل على وعي أفراد عينة البحث، بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية، وقد تضمنت تلك المؤشرات المعاني الآتية :

- العمل السياسي غير مناسب لطبيعة المرأة .
- لم يعتد المجتمع على ترشح المرأة في الانتخابات .
- تفتقر المرأة للمهارات الكافية للعمل السياسي .
- لا تحظي الحقوق السياسية للمرأة بتقدير المجتمع واهتمامه .

والحقيقة أن تلك المؤشرات إنما تمثل حالة من عدم الوعي المجتمعي بوضع المرأة في الوقت الراهن، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعكس مدى وعي أفراد العينة باتجاهات المجتمع السائدة نحو العمل السياسي للمرأة .

وتتماشي المؤشرات السابقة أو هذه النتيجة عموما مع الواقع الاجتماعي السياسي للمرأة في المجتمع المصري، فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المؤسسات المعنية بقضايا المرأة في المجتمع، وعلى الرغم من النجاح الذى حققته المرأة في العمل السياسي، فإن واقع الحال يعكس حالة من التمييز ضد المرأة في العمل السياسي، يعبر ذلك عن نفسه من خلال التجارب السابقة للمجالس التشريعية (مجلسي الشعب والشوري)، ونسبة تمثل المرأة في تلك المجالس .

يمكن القول هنا بأن المجتمع يمارس نوعا من التمييز ضد المرأة على المستوي السياسي، والمؤشرات السابقة تدلل على استمرارية فعالية المفاهيم ومقولات النظرية النسوية في تفسير التمييز ضد المرأة في مجال السياسة . فكافة المؤشرات السابقة بالمعاني التي تطرحها، تجسد نظرة دونية ضد المرأة وتمييز وتفرقة تمارس ضدها في مجتمع البحث .

٤- وفي المجال الاقتصادي أوضحت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود خمسة مؤشرات مهمة تدل على وعي أفراد عينة البحث، بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في الحياة الاقتصادية، والحقيقة أن الباحثة لم تكن تتوقع أن تمتد صور التمييز ضد المرأة إلى المجال الاقتصادي، وذلك في ضوء معطيات الواقع المعاش، والذى اثبت أن خروج المرأة إلى العمل مثل مرحلة مهمة في حياة المجتمع المصري، ولم يعد ثمة مجال للجدل حول الدور المهم الذى تمارسه المرأة المصرية في الميادين الاقتصادية .

وعلى الرغم من ذلك فقد كشفت النتائج الميدانية عدداً من المؤشرات التي تؤكد على وجود نوع من التمييز ضد المرأة في المجال الاقتصادي، وقد تضمنت هذه المؤشرات ما يؤكد على تلك النتيجة . ويمكن إعادة قراءة المؤشرات الخمسة التي تضمنتهم الدراسة الميدانية على النحو الآتي : أن عمل المرأة مسألة مشروطة بحاجتها إلى هذا العمل، وأن جلوسها في البيت أجدى لها من الخروج للعمل، وأن ثمة تقسيماً للعمل يجعل الأعمال المنزلية من نصيب المرأة، وحتي في حالة خروج المرأة للعمل فإنها لا تحصل على أجر مساوي للرجل، حتي وإن اشتغلت بذات العمل، ثم أن هناك أعمالاً مقصورة فقط على الرجال، ولا يمكن للمرأة أن تقوم بها .

وحقيقة أن كافة تلك المؤشرات إنما هي حالة واضحة من التفرقة التي يؤسسها المجتمع ضد المرأة، ليس فقط في مجتمع البحث، ولكن في المجتمع الإنساني عموما، والتمييز ضد المرأة في المجال الاقتصادي مسألة أكدت عليها الكثير من الدراسات السابقة، وناقشتها كافة الاتجاهات النظرية، وليست فقط النظرية النسوية .

ولعل من مسألة تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، بحيث تتولى المرأة الأعمال المنزلية، واحد من أهم المؤشرات الدالة على سطوة مفهوم المجتمع الأبوي في فهم وتفسير حالة ووضع المرأة في الميدان الاقتصادي، فإذا أضفنا إلى ذلك النظرة إلى اقتصار المرأة على ممارسة بعض الأعمال، من باب أن هناك أعمالاً لا يقوم بها الرجل / الذكر، يعد أيضا من المؤشرات المهمة التي تؤكد على قدرة مفاهيم النظرية النسوية في تفسير وفهم أوضاع المرأة في مجتمع البحث الراهن .

Abstract

Awareness of the role of societal determinants in shaping discrimination against women in Egyptian society

A field study on a sample of female faculty members and administrators at Mansoura University

By Rasha El-sayed Ahmed

The study sought to determine the awareness of the role of societal determinants in the formation of discrimination against women in Egyptian

society. Through this objective, women's awareness of the role of societal determinants (family, media, education) in shaping discrimination against women has been revealed in five main areas Cultural sphere - political sphere - economic sphere).

The study used the social survey method in the sample through conducting a field study on a sample of female workers in Mansoura University, both female faculty members and the supporting staff and administrators working at Mansoura University. The field study was applied to a purposeful sample. This approach is used as a tool to measure women's awareness of the role of societal determinants in shaping discrimination against women in Egyptian society.

The researcher has attempted to provide an explanation of the results in the light of the theoretical statements of the feminist trend. The field study resulted in a number of results, the most important of which are in the social field. Four important indicators indicate women's awareness of the role of societal determinants (family, education, media) , And the review of these indicators emphasizes that discrimination against women in the social field is an issue that can be understood in the light of some feminist theories.

قائمة المراجع

- بيضون، أحمد أمين، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث، الطبعة الثانية، دار يسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ١٩٩٨ .
- ابن خلدون، عبدالرحمن، مقدمة ابن خلدون، تصحيح : أبو عبد السعيد المندوه، المجلد الأول والثاني، دار الكتب الثقافية، بيروت، ط١، (١٩٩٤) .
- عويضة، محمد عبد السلام، الطريق الثالث، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤ .
- شتا، السيد على، نظرية الاغتراب من منظور علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ١٩٩٣ .
- ماركس وانجلز الأيدلوجية الألمانية، ترجمة : فؤاد أيوب، منشورات دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٧٦.
- الحوات، على، النكلاوي، أحمد، علم الاجتماع، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ١٩٨٢ .
- عبد المعطي، عبد الباسط، في استشراف مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٧٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥ .
- نعيم، سمير، النظرية في علم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٠ .
- دوركايم، أميل، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة : محمود قاسم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨ .
- ببضون، عزة شرارة (٢٠٠٧) . الرجولة وتغير أحوال النساء . دراسة ميدانية، ط١ . الدار البيضاء . المركز الثقافي العربي .
- زكي، عبد المجيد زكي، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٩٥ .
- أرفنج رايتين، النظرية – ح المعاصرة، ترجمة محمود عوده وإبراهيم عثمان، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩ .
- الحسيني، السيد، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، بيروت، (١٩٨٥) .
- حجازي، أحمد مجدي، النظرية الاجتماعية في مرحلة ما بعد الحداثة : قضايا فكرية، القاهرة، الكتاب التاسع والعشرون، أكتوبر، ١٩٩٩ .

- جيدنز، أنطوني، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ت : أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠٠٢ .
- خلف، مصطفي، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠٠٢ .
- الحيدري، إبراهيم (٢٠٠٣) . النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب . بيروت . دار الساقي .
- الخولي، يمنى طريف (٢٠٠٥) . النسوية وفلسفة العلم . الكويت . عالم الفكر . المجلد ٣٤ .
- رايت، ستيفاني هودجسون (٢٠٠٢) . بواكير النسوية . في : جامبل، سارة "النسوية وما بعد النسوية" . ترجمة : أحمد الشامي . القاهرة . المجلس الأعلى للثقافة .
- خليل، أحمد خليل، معجم مفاهيم علم الاجتماع، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩٦ .
- بدوي، أحمد زكي، معجم مصطلحات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب، القاهرة، ١٩٨٧ .
- زايد، أحمد عبدالله، وآخرون، دراسات في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠٠٣ .
- الشامي، على، الحضارة والنظم العالمي، دار الإنسانية، بيروت، ١٩٩٥ .

المراجع الأجنبية :

- Becky . S .D .(1999) . The Female Face in Patriarchy : Oppression as Culture. Michigan State University Press .
- Benhabib,Seyla (1993). Feminist theory and Hannah Arendts concept of public space . History of the Human Sciences . The online version of this article can be found at:
http://hhs.sagepub.com/content/6/2/97
-Concepts, Key (2011). Feminist and Gender Theories, in : Sociological Theory in the Contemporary Era . SAGE Publications . London .
-Dam, T.T (1997) . Gender and Human Development . Afeminist Perspective . Institute of Social Studies . Netherlands . Working Paper series No.258.1997.
-Davis، Kathy (2008) . Intersectionality as buzzword Asociology of science perspective on what makes a feminist theory successful, SAGE Publications. London .
-Gevery,B.(1998). A Feminist Utopia . Scandinavian Politics Studies . vol . 12.No5. 1998 .
-Holub، Renate (2005). Feminist Theory . University of California,Berkeley .
-Liz. S. (2002) . Mourning becomes . the work of Feminism in the spaces between Lives lived and lives written . Womens Studies International Forum . Volume 25 . Issue 1 . January _ February .
-Mies، M . (1980) . Patriarchy and Accumulation On a World Scale . Women in the international Division Of London . Zed Book.
-Murray، M . (1995) . The Law Of the Father ? Patriarchy in the Transition from Feudalism to Capitalism . New York . Routledge .
-MacKinnon . Catharine A. (1986) . Feminism، Marxism, Method، and the State: An Agenda for Theory .
The University of Chicago Press
-Ferr، F. M .(1990) . Feminism and methodology . Social Science Issues . Indiana Un، .